الأبعاد القانونية والاقتصادية لأزمة فايروس كورونا

بخشان رشيد سعيد

مديرية الشؤين العلمية المديرية العامة للبحوث و تطوير، ديوان وزارة التعليم العالي و البحث العلمي في اقليم كوردستان

المستخلص

أحدثت الأزمة الدولية المتمثلة في ظهور"فايروس كورونا" عدة اضطرابات اقتصادية وسياسية على المستوى الدولي, وقبل الحديث عن أبعاد ذلك نوضح أن فايروس كورونا يتجسد في فايروس يبلغ حجمه 0.85 أوتوجرام, ويُعد إحدى سلالات فايروس سارس (المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة) الذي ظهر عام 2002/ 2003, ويهدد فايروس كورونا ما يقرب من 7 مليار إنسان بالعالم, إذ أن له آثاراً شتى في جميع المجالات التنموية بالمجتمع, كالمجال الصحي, وكذلك المجال الصناعي والزراعي والتجاري, وقطاع التعليم, والسياحة, ومن ثم التأثير على الاقتصاد القومي, والتنمية الاقتصادية, وذلك على المستوى الداخلي والدولي, حيث تحول هذا المرض بالظهور في سوق للمأكولات البحرية بمدينة "ووهان" الصينية إلى مرحلة "التفشي", وهى الزيادة الحادة في الانتشار في منطقة أو عدد من السكان المحدود نسبياً, ثم وصل إلى مرحلة "الوباء", بمعنى الزيادة الحادة التي تغطي مساحة أكبر أو عدد أكبر من السكان داخل قارة واحدة, وسرعان ما تحول إلى "جائحة", وهي الزيادة الحادة في المرض التي تضرب عدة بلدان مختلفة في عدة قارات, لذا يمثل فايروس كورونا أزمة عالمية أدت إلى اضطرابات اقتصادية وسياسية دولية, نظراً لاتساع نطاقها الجغرافي والموضوعي دون حدود, حيث تخطت آثارها للحدود الإقليمية, مما يستوجب نهوض الدول جميعاً وتكاتفها دولياً وسياسياً واقتصادياً لمواجهة تلك الأزمة. ولذلك يتساءل البحث عن آثار أزمة فايروس كورونا اقتصادياً على الدول, وذلك من حيث علاقاتها فيما بينها سياسياً واقتصادياً؟, وأبعاد تلك الآثار على كافة القطاعات الاقتصادية, حيث يشكل موضوع فايروس كورونا حديث العالم الآن, والشغل الشاغل لحكومات وسياسات دول العالم, لما ترتب عليها من آثار نتج عنها تغيرات في السياسات الاقتصادية الدولية, ونوضح ذلك من خلال العناصر الآتية: (أبعاد أزمة فايروس كورونا على القطاعات الاقتصادية الدولية - أبعاد أزمة فايروس كورونا على الأسواق المالية العالمية - أبعاد أزمة فايروس كورونا على أزمة النفط العالمية – أبعاد أزمة فايروس كورونا على الأمن الغذائي).

مفاتيح الكلمات: فايروس كورونا – الأزمات الاقتصادية – الأزمات الدولية.

1. المقدمة

لأحداث الأزمة الدولية المتمثلة في ظهور"فايروس كورونا" أبعاداً قانونية واقتصادية على المستوى الدولي, وتتمثل أبعاد انعكاساتها على قطاعات ومجالات معينة, وتتجسد في الآثار المباشرة وغير المباشرة, وذلك في المجال القانوني والاقتصادي والسياسي, إذ أن هناك ترابطاً بين كلٍ من (الاقتصاد - السياسة - القانون), فالاقتصاد كان وراء السياسات التي اعتنقها العالم, والسياسة هي التي أثرت في كثير من مضامين الاقتصاد, أما القانون فهو الذي تأثر بحركة الاقتصاد والسياسة معاً, حيث يتطور بتطورهما, وهو الإطار الذي يحيط بهما ليمنحها الشرعية والحماية, والمجتمع ما هو إلا تفاعل العناصر الثلاث, لذا فإن العلاقة بين "الاقتصاد" و"السياسة" علاقة وثيقة وتبادلية الأثر في العالم كله، ولعل الأمر يأخذ أبعاداً أعظم وأشمل وأشد أثراً، بحيث لا يمكن الفصل بينهما (د. فارس رشيد البياتي, 2008, ص13) .

إلا أنه يصعب تحديد معنى الأبعاد كمصطلح, وذلك نظراً لمرونته, ويتمثل لفظ "البُعد" – من خلال وجهة نظر الباحثة - في الماهية والسبب والأثر للشيء, فهي فكرة فلسفية, بمعنى أنها تحليل للشيء المراد معرفة جوانبه وما يحيط به من عناصر, وهو يختلف نطاقه عن نطاق الآثار (فيما لو تحدثنا عن الآثار الاقتصادية لأزمة فايروس كورونا), حيث أن أبعاد الشيء تتضمن الآثار البعيدة, وما يتفرع عنها من آثار جانبية متشعبة, في حين أن الآثار في حد ذاتها تعني النتائج القريبة المترتبة على الشيء سواء بطريقة مباشرة أم غير مباشرة, وبذلك فإن نطاق الأبعاد ومضمونها يكون أعم وأشمل من نطاق الآثار(وفقاً لوجهة نظر الباحثة), ذلك عن تعريف "البُعد" كلفظ مجرد, إلا أنه يلزم تمييزه ليتضح المقصود به, وهنا نجد أن موضوع

مجلّة پۆليتكنيك للعلوم الإنسانية والإجتماعية
المجلد 2، العدد 1 (2021)
أُستلم البحث في 26 يناير 2021؛ قُبل في 12 آذار 2021
ورقة بحث منتظمة: نُشرت في 26 يونيو 2021
البريد الإلكتروني للمؤلف :Paxshanqanuni@yahoo.com
حقوق الطبع والنشر © 2021 بخشان. هذه مقالة الوصول اليها مفتوح موزعة تحت رخصة المشاع الإبداعي النسبية - CC BY-NC-ND 4.0

البحث يتحدث عن البُعد القانوني والاقتصادي, وذلك كتقييد لهذا البُعد وعدم تركه مجرداً على إطلاقه ليتحدد نطاقه الموضوعي بمجال القانوني والاقتصاد, ويُعرف القانون بأنه :{ القاعدة العامة المجردة التي تطبق على الكافة بما تتضمنه من واجبات والتزامات يترتب على مخالفتها العقاب}, أما الاقتصاد فهو يُعرف بأنه:{ دراسة عمليات التبادل التي يتخلى الفرد بموجبها عما هو في حوزته ليحصل بالمقابل من الآخرين على ما يحتاجه, وتلك العمليات التبادلية هي التي تسمح بقيام صلة بين "إنتاج الأموال والسلع" و"إشباع الحاجات"} (د . حسين عمر, 1992, ص 60).

وبتطبيق ذلك على موضوع بحثنا؛ نجد أن البُعد القانوني والاقتصادي لأزمة فايروس كورونا يتناول معرفة الآثار الاقتصادية لتلك الأزمة, بالإضافة إلى التحليل الاقتصادي لها, وذلك من حيث المؤشرات الاقتصادية, والتكلفة الاقتصادية, وكيفية المواجهة من خلال الأدوات الاقتصادية, والإجراءات والسياسات الاقتصادية التي تستهدف معالجة آثار تلك الأزمة دولياً.

وقبل الحديث عن تلك الأبعاد نوضح أن فايروس كورونا عبارة عن فايروس يبلغ حجمه 0.85 أوتوجرام, ويُعد إحدى سلالات فايروس سارس (المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة) الذي ظهر عام 2002/ 2003 (د. محمود عمر محمود, 2020, ص 2), ويهدد فايروس كورونا ما يقرب من 7 مليار إنسان بالعالم, إذ أن له آثاراً شتى في جميع المجالات التنموية بالمجتمع, كالمجال الصحي, وكذلك المجال الصناعي والزراعي والتجاري, وقطاع التعليم, والسياحة, ومن ثم التأثير على الاقتصاد القومي, والتنمية الاقتصادية, وذلك على المستوى الداخلي والدولي, حيث تحول هذا المرض بالظهور في سوق للمأكولات البحرية بمدينة "ووهان" الصينية إلى مرحلة "التفشي" Outbreak, وهى الزيادة الحادة في الانتشار في منطقة أو عدد من السكان المحدود نسبياً, ثم وصل إلى مرحلة "الوباء" Epidemic, بمعنى الزيادة الحادة التي تغطي مساحة أكبر أو عدد أكبر من السكان داخل قارة واحدة, وسرعان ما تحول إلى "جائحة" Pandemic, وهي الزيادة الحادة في المرض التي تضرب عدة بلدان مختلفة في عدة قارات, (Deutsche Welle, 2020).

وعُرفت تلك الجائحة باسم (كوفيد -19), لذا يمثل فايروس كورونا أزمة عالمية أدت إلى اضطرابات سياسية دولية, نظراً لاتساع نطاقها الجغرافي والموضوعي الواسع, حيث تخطت آثارها للحدود الإقليمية, مما يستوجب نهوض الدول جميعاً وتكاتفها دولياً وسياسياً واقتصادياً لمواجهة تلك الأزمة.

2. الاطار المنهجي للبحث :

2.1 إشكالية البحث :

يتساءل البحث عن آثار أزمة فايروس كورونا على الدول؟ سواء المباشرة أم غير المباشرة, وعلى المدى البعيد على كافة الأصعدة, حيث تتفرع آثارها لتصل إلى جميع مجالات المجتمع.

2.2 أهمية البحث:

يشكل موضوع فايروس كورونا حديث العالم الآن, والشغل الشاغل لحكومات وسياسات دول العالم, لما ترتب عليها من آثار أدت إلى تغيرات في الاقتصاديات الدولية, وهو ما يعطي أهمية للبحث والدراسة عن هذا الموضوع على الصعيد الدولي.

2.3 الهدف من البحث :

يهدف البحث إلى بيان الأبعاد الاقتصادية الدولية التي ظهرت على سطح العلاقات الدولية بين الدول نتيجة جائحة فايروس كورونا, وذلك في مجالات وقطاعات دولية مختلفة.

2.4 منهج البحث :

نظراً لأن البحث يناقش قضية دولية – وهي جائحة كورونا التي شملت العالم بأكمله – فبالتالي يتبع البحث "المنهج المقارن" في بيان مدى تأثر كل دولة من دول العالم بتلك الجائحة, وكيف شكّلت بها اضطراباً اقتصادياً وسياسياً, وكيف تعاملت معها.

2.5 خطة البحث:

تدور خطة البحث حول الأزمة العالمية لفايروس كورونا, والأبعاد القانونية والاقتصادية الدولية التي تترتب عليها, ونوضح ذلك من خلال المطالب الآتية :-

المطلب الأول: أبعاد أزمة فايروس كورونا على القطاعات الاقتصادية الدولية.

المطلب الثاني: أبعاد أزمة فايروس كورونا على الأسواق المالية العالمية .

المطلب الثالث: أبعاد أزمة فايروس كورونا على مشكلة النفط العالمية.

المطلب الرابع : أبعاد أزمة فايروس كورونا على الأمن الغذائي العالمي.

3. المطلب الأول: أبعاد أزمة فايروس كورونا على القطاعات الاقتصادية الدولية

تأثرت كافة القطاعات الاقتصادية الدولية بأزمة فايروس كورونا, وتلك القطاعات الاقتصادية تمثل التنمية الاقتصادية للمجتمع الدولي, والتي يُقصد بها: "تلك التنمية التي تفي باحتياجات الوقت الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة", فالتنمية المستديمة ليس لها حدود, حيث اتسع هذا المفهوم ليشمل كافة المجالات التنموية فيما يتعلق بالصحة والتعليم والصناعة والسياحة والتجارة (د. مُحَمَّد عبد العزيز مصطفى مُحَمَّد, 2014, ص 61 1), وما إلى ذلك من قطاعات بالمجتمع, حيث تعتبر الصحة والتعليم رأس مالاً بشرياً يشكل جوهر التنمية الاقتصادية بكافة دول العالم, لذا فإن التأثير عليها يؤدي إلى هدم التنمية الاقتصادية (John F. Tomer , 2016, P 17).

ولعل أول القطاعات الاقتصادية تأثراً بتلك الجائحة كانت السياحة, نظراً لتأثر قطاع النقل الجوي, والذي سجّل في مصر بالعام المالي 2018 / 2019 ما يبلغ 12.5 مليار دولار, بمعنى أنه سيخسر ذلك القطاع حوالي مليار دولار شهرياً, ولعل المطاعم والمقاهي ستكون أخر القطاعات تعافياً من تلك الأزمة, وذلك لارتباطهم بالتجمعات البشرية, وقد خسرت المطاعم والفنادق والمقاهي على مستوى العالم ما يبلغ نحو ذلك 225 مليار دولار عالمياً, وفي انجلترا قامت سلطات المطار في بداية الأمر بإصدار أوامر تتعلق بأن يتعين على الرحلات الجوية المباشرة التي تصل إلى المملكة من بلدان تندرج تحت تعريف المملكة المتحدة أو الكومنولث تقديم إقرار (الإقرار العام للطائرات) إلى سلطات المطار مفاده التصريح بأن جميع الركاب في حالة صحية جيدة, وذلك قبل 60 دقيقة من الهبوط, وكذلك تعبئة

الإقرار الصحي الخاص بالبحرية من جميع السفن القادمة من أي ميناء أجنبي, كما قامت اسكتلندا بمثل تلك الإجراءات, وقد خسر قطاع الطيران حوالي 314 مليار دولار على مستوى العالم, كما قد خسر القطاع الرياضي حوالي 600 مليار دولار على مستوى العالم (Warwick Mckibbin and Fernando, 2020, p 14 ets). Roshen

وقد قامت العراق بإصدار قرار إغلاق شمل جميع المطارات المحلية, وإيقاف الملاحة الجوية بين بغداد والمحافظات وباقي دول العالم, باستثناء بعض الرحلات لإعادة العالقين من المواطنين العراقيين في عدد من دول العالم, وباستثناء معبري "طربيل" و"القائم" لأنهما يربطان العراق بكل من الأردن وسوريا, وذلك تطبيقاً لقرار رئيس مجلس الوزراء القاضي بإغلاق جميع المنافذ الحدودية البرية والجوية لمواجهة الوباء (تقرير هيئة المنافذ الحدودية العراقية, 2020) .

أيضاً تأثر قطاع الصناعة بغالبية الدول لاعتماد مصانعها على سلع وسيطة من الصين, وهو ما يهدد بتوقف سلاسل الإنتاج بالمصانع, ورفع تكلفة الاستيراد, وبالتالي رفع تكلفة السلع المصنعة, كذلك تأثرت تحويلات العاملين في الخارج بسبب تباطؤ النشاط الاقتصادي في دول الخليج لانخفاض أسعار النفط لأقل من 30 دولار, نتيجة الذعر الناتج عن تفشي أزمة فايروس كورونا, وتراجع الطلب الصيني على النفط بشكل خاص.

ونشير إلى أن تلك التحويلات تعتبر من أهم مصادر العملة الصعبة بالبلاد, حيث قدرت بنحو 26.4 مليار دولار للعام المالي 2019/2018 بمصر, مما ينتج عنه زيادة سعر الدولار والتضخم, وبالتالي تضطر كافة الدول إلى تعديل ميزانيتها العامة, وتوقف المشاريع العامة لتوجيه المال العام المخصص لها إلى الإنفاق على آليات مواجهة أزمة فايروس كورونا(http://www.elwatannews.com. 2020).

وعلى المستوى الاقتصادي الفردي فإنه قد زاد معدل التضخم, خاصةً مع عمليات الشراء المُبالغ فيها للسلع الطبية والسلع الخاصة بالتطهير والنظافة, وانخفاض الدخول بشكل كبير خاصةً في الاقتصاد غير الرسمي, وذلك للمعتمدين على الأجر اليومي, كالعمال والسائقين والباعة الجائلين, كما أن العاملين بالقطاع الخاص (خاصةً غير المؤمن عليهم أي العاملين بدون تغطية تأمينية أو عقد ثابت, وهم كثيرون) سوف يتوقف عملهم, ويفقدون دخلهم.

كذلك تظهر توقعات الكثير من المؤسسات الدولية بأن المرحلة المقبلة سوف تشهد تـطـورات غير اعتيادية بالنسبة لطبيعة المشكلة والقطاعات, وسيعاني النمو الاقتصادي من تراجعات بدون شك, ولذا سنحاول أن نسلط الضوء على أهم هذه القطاعات الاقتصادية، ومدى الضرر الذي يمكن أن يلحق بها نتيجة هذه الكارثة الإنسانية، وما هي طبيعة هذه الأضرار, وكيف يمكن أن تعود إلى النمو أو إعادة هيكلة أعمالها فيما بعد؟ وبذلك نجد أن تداعيات ذلك الوباء على الصناعات العالمية تشكل خطراً عظيماً, حيث يلعب قطاع التصنيع والصناعات التحويلية دوراً حيوياً في الاقتصاد العالمي, ويمثل نحو 41% من اقتصاد العالم طبقاً لإحـصـاءات الأمـم المتحدة، إذ يقدر حجم الصناعات في أكبر دول العالم نحو 12 تريليون دولار لعام 2019, وتمثل الصين ما يقارب 39% منه, والولايات المتحدة الأمريكية نحو 23%, واليابان 10%, وألمانيا 8%, وكوريا الجنوبية حوالي 4%, والهند 3.8%, وإيطاليا حوالي 3.1% (الجمعية المصرية للتمويل الإسلامي,2020).

ولعلنا نتناول دولة "الصين" بالبحث هنا لأنها تمثل نموذجاً مثالياً لتأثرها المباشر بتفشي فايروس كورونا, ويمثل القطاع الصناعي في الصين 3/1 الناتج المحلي الإجمالي للبلاد, و95% من صادراتها لعام 2018, وتُعد الصناعات الصغيرة بمثابة العمود الفقري لقطاع التصنيع في الصين، والتي حققت تقليدياً أداءً تشغيلياً أفضل باستمرار من الشركات الأكبر, وذلك من حيث إجمالي دوران الأصول وهامش الربح عام 2019. وقد سجّلت الصين أعلى نمو اقتصادي على مر السنوات العشر الماضية، والأولى في العالم من حيث القوة الشرائية للمنتجات مقارنةً بعشر اقتصادات قوية مثل أمريكا والهند واليابان وألمانيا وروسيا وغيرها من الدول الصناعية الكبرى, فهي تشكل ما يوازي حوالي 27.32 تريليون دولار من إنفاق داخلي للدخل القومي وقوة شرائية, وتساوي حوالي 16.8% من اقتصاد العالم قاطبة, كما تشكل سوق الصين حوالي 13% من صادرات العالم, حيث توصف بأنها "مصنع العالم", إضافة إلى أنها تختزن أعلى كمية من العملات الأجنبية, وتبلغ قيمتها نحو 3.1 تريليون دولار في نهاية شباط/ فبراير 2020، منها حوالي 1.07 تريليون دولار في سندات الخزينة الأمريكية, كما استطاعت الصين نتيجة تقدمها الصناعي والعلمي أن ترفع حوالي 850 مليون شخصاً من مستويات الفقر إلى مستويات الطبقة المتوسطة .

أما اقتصاد وصناعات اليابان وكوريا والهند فقد شهد تباطؤاً لا مثيل له منذ ست سنوات، حيث تضررت من الركود في الاستهلاك والاستثمارات والتصنيع, وما يشكل قلقاً هو حقيقة أن التباطؤ الاقتصادي لا يظهر أي علامات على التراجع مع مؤشرات التقدم الرئيسية التي لا تزال تعاني من عدم قدرتها على تحقيق نمو ملحوظ, ونتيجة للتوقف والإجراءات التي اتخذتها الصين؛ أظهرت بيانات مكتب الإحصاءات الصينية الصادرة يوم 16 آذار/ مارس 2020 أن إنتاج المصانع انخفض بأشد وتيرة له خلال ثلاثة عقود في أول شهور عام 2020, وهو أمر قد يعني تباطؤاً اقتصادياً أكبر مما كان متوقعاً، وذكر "تشانغ يي" كبير الاقتصاديين في "تشونغهاي شـنغ رونغ كابيتال مانجمنت" أنه بالنظر إلى البيانات فإن صدمة النشاط الاقتصادي للصين بسبب وباء فايروس كورونا أكبر من الأزمة المالية العالمية لعام 2008, فقد انخفض الناتج الصناعي بنسبة أكبر بكثير من المتوقع بنسبة 13.5 ٪ في الفترة من كانون الثاني/ يناير إلى شباط / فبراير 2020 مقارنةً بذات الفترة من العام السابق، وذلك وفقاً للبيانات الصادرة المكتب الوطني للإحصاء. ونظراً لارتباط الصين مباشرةً بعدد من الـدول في جنوب آسيا والعالم, خصوصاً استراليا واليابان وكوريا الجنوبية والشمالية، إضافة إلى بقية دول العالم, لذا فإن القطاعات الصناعية المختلفة سوف تعاني من آثار تراجع أداء القطاعات الصناعية في الصين، نتيجة لارتباط كثير من الشركات بعلاقة عضوية مميزة مع شركات التصنيع المحلية والعالمية, حيث تقدم لها خدمات مهمة جداً, كتصنيع قطع الغيار الصغيرة التي تمدها بها لصناعاتها الكبيرة (John Allen,2020 , p 19 : 26).

ومن أهم تلك الشرائح الصناعية؛ قد تكون صناعة السيارات أولى ضحايا التراجع الاقتصادي، إذ بلغت خسائر ذلك القطاع بنسبة 10%, باعتبار أن السيارات هي من السلع الكمالية في الأسـواق العالمية, ويتوقع كثير من المراقبين أن تراجع 10% هو رقم غير مبالغ به في هذا القطاع, كما خسر سوق السيارات نحو 10% من القيمة المضافة وانقطاع حلقة الوصل في الدورة الإنتاجية بسبب انقطاع الإمدادات من المواد الخام والمواد الأولية وقطع الغيار الصغيرة, ويمكن أن يعود سوق السيارات إلى حالة من التوازن بعد عام على الأقل أو حسب التقديرات أن

يحقق نمواً لا يتجاوز 3 أو 5% بأفضل حال طبقاً لحالات التعافي من الأزمات السابقة, كالركود الاقتصادي لعام 2008, أو غيرها من الأزمات. وعلى سبيل المثال فإن شركة "هيونداي" التابعة لكوريا الجنوبية قد علّقت إنتاج خطوطها في الصين وبعض خطوطها في بلدها كوريا أيضاً، وتعاني هذه الشركة من نقص في توريد قطع الغيار القادمة من الصين, وهذه علامة إنذار مبكر لاحتمال حدوث اضطراب واسع على مستوى إنتاج السيارات في أمريكا وأوروبا واليابان بشكل خاص, حيث تُعد الصين من أهم وأكبر شركات تصنيع قطع الغيار والإكسسوارات لكثير من شركات السيارات أو الصناعات الأخرى، مثل قطاع الالكترونيات والهواتف المحمولة وأجهزة الكمبيوتر المصنعة في الصين أو مكوناتها.

وينطبق هذا الوضع أيضاً على قطاع الصناعات الهندسية والثقيلة, بما فيها التعدين, حيث يمكن أن تشهد هذه الصناعات تراجعاً في الطلب وعدم انتظام أحوال الأسواق المستوردة حتى يتبين مصير هذه المصانع وحجم الضرر الذي سببه لها انتشار الفايروس، إضافة إلى ذلك نجد أنه يشهد قطاع الصيدلة والصناعات الطبية ارتفاعاً ملحوظاً في إنتاجها, خصوصاً فيما يتعلق بأدوية الأمراض الجرثومية والتطهير والوقاية والعناية الصحية...إلخ.

ولعل قطاع البنوك التجارية الذي يبلغ حجمه نحو 4.2 تريليون دولار كان متوقع له أن يحقق حوالي 3.5% من النمو، إلا أن هذا النمو شهد تراجعاً إلى مستوى 2.5% نتيجة لتراجع أسعار الفوائد على السندات الحكومية، وتحول كثير من الأموال باتجاه قطاعات استثمارية أخرى. وشهد قطاع الاستثمارات الدولية الذي تبلغ قيمته نحو 289 بليون دولار نمواً بحوالي 2.8%, وتوقعات بالتراجع إلى 2.3%, خلال السنوات القادمة، لكن مع واقع فايروس كورونا تشير المعلومات إلى احتمال تراجعه إلى ما لا يزيد على 2% .

(Warwick McKibbin and Roshen Fernando, 2020, p 25 etc).

أما قطاعات التأمين على الحياة وباقي القطاعات الأخرى التي يشملها التأمين والبالغ قيمتها أكثر من 5 تريليون دولار، لما يشملها من قطاعات حيوية مثل التأمين على الشحن والسفر والنقل والتأمين الطبي والحياة, وقد كان متوقعاً أن يحقق عام 2020 نمواً بنحو 1.4 %, لكن المخاوف نتيجة انتشار وباء كورونا يمكن أن تصيب هذا القطاع, وتمحي الكثير من أرباحه, وبالتالي رفع كلفة التأمينات, مما يؤدي إلى استمرار نموه على ذات الوتيرة التي حققها في السابق أو الوصول إلى مستوى 2% في السنوات القادمة. وعن القطاعات الصناعية والتي يمكن أن تدخل بشكل أو آخر في السلع الكمالية (كصناعة السيارات والفنادق والترفيه ومكونات السيارات)؛ فإنها قد أُصيبت بانتكاسة بسبب فايروس كورونا, لأن أولويات المستهلكين قد تبدلت في هذه الفترة, وتغيرت هذه الأولويات إلى غض النظر عن السلع الكمالية حتى تعود الثقة بالأسواق، وانتهاء مخاوف المستهلكين من انتشار الفايروس والقضاء عليه. ولذا فإن بعض هذه القطاعات ستعاني من استمرار التراجع وخفض نموه في السنوات القادمة إلى حين الوصول إلى مرحلة الاستقرار(مقال د.رضوان زهرو, 2020).

وتبدو المشكلة في الصين أكثر تعقيداً، وهو ما سينعكس على باقي القطاعات الصناعية العالمية، فقد أشار تقرير لوكالة "ناسداك" الأميركية أن حجم المشكلة في الصين كبير جداً, خصوصاً آثاره على المصانع والعمال, حيث أن في مدينة "ووهان" وحدها حوالي 11 مليون نسمة, وهذا قد يشير إلى حجم المشكلة التي تواجهها الصين. ويشير التقرير إلى أن قطاع العقارات في الصين شهد تراجعاً بنحو 20.05 % بناء على أدائه في أول شهرين من عام 2020، وكذلك الأمر في استثمارات الأصول الثابتة والقطاعات الأخرى. وعلى سبيل المثال كما يشير التقرير وجهاز الإحصاء الصيني أن قطاع الاستثمار في البنية التحتية قد تراجع بنحو 30%, وقطاع الصناعة بنحو 31.5%, وتطوير البنية العقارية والسكنية قد تراجع بنحو 16.3%, بينما تراجع حجم الصادرات بحوالي 16%, وحجم الاستيراد بنحو 4.2 % فقط.

لكن من الواضح أن مؤشرات التراجع في القطاعات المذكورة أعلاه سيكون لها وقع على الاقتصاد الدولي الكلي فيه, ولن يمر بسلام على قطاع الطيران والسياحة والسفر, حيث كان في الأعوام الماضية يسجل ارتفاعات قياسية بالنسبة إلى تحسن المستوى المعيشي بالنسبة إلى الصينيين, وعدد من البلدان الآسيوية التي تعافت من كثير من الأزمات الاقتصادية والمالية من قبل.

ومن العوامل التي يمكن أن تلقي بظلالها على المجتمع الصيني وغيره من المجتمعات ذات الطابع الاقتصادي الصناعي بعد انتهاء أزمة فايروس كورونا هو قدرة المواطنين والعمال على تحمل أعباء الخسائر التي مُنيت بها اقتصاديات العالم، وقدرة المواطنين على تحمل جزء منها إضافة إلى آثاره الجانبية على كل قطاع والعاملين به, والأثر الواضح سيكون مباشراً على قطاع العمال والبطالة. ونظراً لارتباط أي قطاع من القطاعات الصناعية أو الإنتاجية أو الخدمية فإن الأمر يجرنا للحديث عن قطاع العمل والعمالة والبطالة عام 2002 أثناء انتشار فايروس سارس, والتي تلاها أزمة الركود الاقتصادي عام 2008, حيث تكّبد قطاع الطيران في آسيا وحدها نحو39 % من العائدات, وقدّرت يومها بحوالي 6 مليار دولار, فقطاع الطيران له نصيب من الخسائر التي يتكبدها الاقتصاد العالمي نتيجة انتشار الفايروسات, إذ أنه خلال شهر شباط/ فبراير 2020 تراجع عدد الركاب المسافرين إلى الصين بحوالي 61%، إضافة إلى شركات طيران عدة عزلت ذاتها, وأوقفت رحلاتها إلى الصين, وهو ما حدث أيضاً مع كل من ايطاليا وكوريا الجنوبية وإيران, وبعدها مباشرةً بدأت شركات الطيران بإلغاء معظم رحلاتها من وإلى تلك البلدان، فخسرت شركات الطيران خلال شهر فبراير حوالي 27 مليون مقعداً كان محجوزاً، وتراجعت حركة المطارات بنحو8 % خلال الشهر ذاته. وفي شهر آذار/ مارس استفحلت أزمة شركات الطيران, وارتفع عدد المقاعد الملغاة إلى نحو 121 مليون مقعداً، وتراجعت حركة المطارات بنسبة 32.% وطبقاً لتقارير هيئة الطيران المدني العالمية فإن خسارة شركات الطيران تقدر بحوالي 46 مليار دولار خلال شهري فبراير ومارس فقط، وتقدر كذلك هيئة الطيران المدني الخسائر التي تكبدها قطاع الطيران في هذه الفترة حوالي 25% من العائدات (John Allen ets,2020, p 19).

ويشير تقرير منظمة الطيران المدني أن فايروس كورونا قد أثّر على قطاع الطيران في الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة تراجع 4.9% خلال شهر شباط/ فبراير, و5.1% خلال شهر آذار/ مارس 2020, وأشار كذلك التقرير إلى أن حجم الخسائر التي تكبدتها كوريا الجنوبية كان بتراجع نسبة 29% من نشاط الطيران, وهو ما يمثل حوالي 8 مليون راكباً, ويقدر بنحو 1.7مليار دولار، وبتراجع 32 % في إيطاليا, أي بنحو 7 مليون راكباً, ويقدر بنحو 1.5 مليار دولار، ونحو 25 % في إيران, أي حوالي مليون راكباً, وبكلفة 250 مليون دولار. وتوقعت منظمة الطيران المدني الدولي خسارة الولايات المتحدة الأمريكية وحدها حوالي 5.5

مليون راكباً من أوروبا, ومع إغلاق مطاراتها أمام حركات الطيران القادم من أوروبا فإن الخسائر ستكون عالية جداً على الطرفين. وتفيد منظمة الطيران المدني الدولي بأن نحو 70 شركة طيران ألغت جميع الرحلات الدولية من وإلى الصين القارية، وأن 50 شركة طيران أخرى قد قلّصت العمليات الجوية ذات الصلة, وقد أدى ذلك إلى انخفاض بنسبة 80% في قدرة شركات الطيران الأجنبية للمسافرين مباشرةً من وإلى الصين، وانخفاض قدرة 40٪ من قِبل شركات الطيران الصينية.

فقبل تفشي الوباء؛ كانت شركات الطيران تخطط لزيادة الطاقة الاستيعابية بنسبة 9% على الخطوط الدولية من وإلى الصين للربع الأول عام 2020 مقارنةً بعام 2019, وتشير التقديرات الأولية لمنظمة الطيران المدني الدولي إلى أن الربع الأول من عام 2020 قد شهد بدلاً من ذلك انخفاضاً إجمالياً يتراوح بين39% و41% من سعة الركاب، أو انخفاضاً يتراوح بين 16.4 و19.6 مليون مسافراً مقارنةً بما توقعته شركات الطيران. وهـذا يعادل تخفيضاً محتملاً من 4 إلى 5 مليار دولار أمريكي في إجمالي إيـرادات التشغيل لشركات الطيران في جميع أنحاء العالم.

وفيما يتعلق بالآثار الرئيسية المرتبطة بالسياحة الدولية في الربع الأول من عام 2020 بسبب انخفاض عدد المسافرين جواً من الصينيين، فإنه تقدر منظمة الطيران المدني الدولي أن اليابان قد تخسر 1.29 مليار دولاراً أمريكياً من عائدات السياحة، تليها تايلاند بمبلغ 1.05 مليار دولار أمريكي, حيث تراجعت حركة الحجوزات عالمياً, وأثّر ذلك على عائدات شركات الطيران, وكل القطاعات المرتبطة بها, ويلاحظ أن أكثر الأيام كانت حرجاً وخسارةً بالنسبة لهذه الشركات هي في فترة 45 يوماً تقريباً بين 25 كانون الثاني/ يناير إلى الثامن من شهر آذار/ مارس, حيث تراجعت نسبة الحجوزات من 3 % إلى حوالي 50 % في التاسع من شهر شباط/ فبراير 2020, لتعود إلى 12% في العاشر من شهر آذار/ مارس, ثم لتصعد إلى حوالي 30 % في 20 آذار/ مارس 2020, ويبين ذلك أن حجم الضرر الذي تسبب لشركات الطيران وملحقاتها من خدمات بشكل مباشر أو غير مباشر.

ويتوقع "اتحاد النقل الجوي العالمي" (إياتا) أن قطاع الطيران والنقل قد يحتاج إلى أكثر من 200 مليار دولار على المستوى العالمي لإعـادة تصويب أدائـه العالمي, كما كـان عليه في السنوات السابقة, فيما اتخذت شركات الطيران إجراءات تخفف من النفقات والأعباء المالية, وعليه ستواجه أزمة سيولة لا شك فيها, لذا يقدر اتحاد النقل الجوي العالمي أن شركات الطيران تحتاج إلـى إجـراءات عاجلة من قِبل الحكومات بكافة الدول بهدف الخروج من هذا الركود، وبدورها اتخذت شركات الطيران بغالبية الدول تدابير واسعة النطاق لخفض التكاليف والتخفيف من الآثار المالية المرافقة لأزمة تفشي الفايروس، ولكن نظراً للحظر المفروض على حركة الطيران إلى جانب القيود الدولية والإقليمية على السفر؛ فإنه تشهد شركات الطيران تراجعاً كبيراً في عائداتها، متخطيةً تدابير احتواء التكاليف الأساسية. وبالنظر إلى متوسط الاحتياطيات النقدية خلال تلك الأزمة؛ يمكن القول بإن أزمة السيولة بالنسبة إلى شركات الطيران ستظل مستمرة باستمرار فايروس كورونا, وبعد انتهائه لمدى بعيد نسبياً, لذلك تطلب هذه الهيئات التعويض على شركات الطيران والشحن بسبب تراجع إيراداتها, ومنها تقديم مساعدات وقروض وضمانات ودعم سوق أسهمها وسنداتها من قِبل الحكومات والبنوك المركزية العالمية, والإعفاء الضريبي وخصومات على ضرائب الرواتب المدفوعة, وخصم الضرائب من العائدات لها, وتقدّر المساهمة الاقتصادية لقطاع النقل الجوي في أفريقيا بنحو 55.4 مليار دولار، حيث يدعم 6.2 مليون وظيفة, ويساهم بنسبة 2.6% من الناتج المحلي الإجمالي, بينما تقدّر المساهمة الاقتصادية للقطاع في منطقة الشرق الأوسـط بـ 130 مليار دولار، ويدعم 2.4 مليون وظيفة تساهم بنحو 4.4% من إجمالي الناتج المحلي.

وبناء على ما سبق فإن الحجر الصحي يواجه تحدياً اقتصادياً, بحيث يجب أن يكون للدولة "اقتصاد حرب" استثنائياً لإدارة الأوضاع الاقتصادية والحياة اليومية لعموم الشعب, وذلك لأجل تحقيق استمرار الحياة اليومية دون انهيار اقتصادي, فالتحدي الذي يقابل هذه الجائحة هو وجود عدد سكان ضخم مرتفع معدل الإعالة, خاصةً في القطاعات الخدمية بنسبة تقدر من 60 إلى 65 %, فالقطاع الهيكلي للاقتصاد المصري يغلب عليه الطابع الخدمي بنسبة تتجاوز نصف الناتج المحلي الإجمالي تقريباً, مما يعني تأثيراً كبيراً بأي انخفاض في الأنشطة اليومية, وتزداد الصورة الاقتصادية تعقيداً بالنظر إلى الارتفاع في نسبة الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد التي تتراوح تقديراته الدنيا ما بين 20 إلى 35 % من الناتج المحلي الإجمالي, والعليا ما بين 40% وفقاً لتقديرات بعض المسئولين الحكوميين, حيث يعمل قطاع كبير من القوة العاملة بدون أجور ثابتة أو تأمينات لا تمثل مظلة حمائية اجتماعياً(Brooke Sample, 2020).

ففي خطوة غير مفاجأة فقد حذّر "مكتب منظمة العمل الدولية التابع للأمم المتحدة" بأن مشكلة فايروس كورونا يمكن أن تدفع بقطاع العمال إلى مزيد من الضرر, وارتفاع نسبة العاطلين عن العمل إلى حوالي 25 مليون شخصاً جراء هذه الأزمة, وذكر "مكتب الإحصاء الأمريكي" أن مؤشر البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية قد سجّل حوالي 6.6 مليون عاطلاً عن العمل عام 2020 أثناء أزمة تلك الجائحة (التقرير العربي للتنمية المستديمة 2020, الاسكوا, الأمم المتحدة).

إذ أن تعطيل المصانع والمحال التجارية والتجزئة وقطاع الإنشاءات والبناء بكافة الدول؛ يشكل أزمةً, والتي من الطبيعي أن تطال طبقات محدودة الدخل في كل المجتمعات الدولية, خصوصاً من يعمل منهم باليومية، أي يتقاضى أجره لقاء عمله اليومي, ولا يتمتع بوظيفة دائمة بشكل عام, وتصر "منظمة العمل الدولية" على أن القيام بإجراءات تساهم في دعم العمل نتيجة تعطلهم عن العمل هو أمر ضروري في هذه المرحلة, ويجب أن يشمل ثلاث ركائز هي حماية العمال في مكان العمل وتحفيز الاقتصاد والعمالة ودعم الوظائف.

لذلك نجد أنه في "ألمانيا"؛ قد عبّرت "الوكالة الاتحادية للعمل" استعدادها مالياً بشكل كاف لتعويض العاملين عن تخفيض رواتبهم الناجم عن خفض ساعات الدوام بسبب أزمة كورونا, مع قيام الكثير من الشركات في ألمانيا بتقليص ساعات الـدوام أو أغلقت نشاطها بشكل مؤقت بسبب الجائحة, وفي هذه الحالة ستصرف الوكالة الاتحادية للعاملين المتضررين ما يتراوح بين 60 إلى 68% من صافي رواتبهم لتعويض النقص في الرواتب الناجم عن هذه الإجراءات, وقد تجاوز عدد المستفيدين من هذه الإجراءات أكثر من أربعة ملايين عاملاً مقارنةً بنحو 1.44 مليون عاملاً في الأزمة المالية لعام 2008. وفي ذات الوقت قد شهد عدداً من الدول الكبرى أيضاً قفزات مهمة في التطوير والتنمية في مجالات عدة من بلدان العالم, إلا أن الصين كان لأدائها صدى مميز من حيث تنمية القدرات البشرية وحُسن استخدامها, وبالطبع سيكون للصين خطوات عملية للحد من أي تأثير سلبي على انجازاتها السابقة في هذا المضمار, إلا أنه لن يكون سهلاً بل مكلفاً إلى حد ما لها

ولبقية دول العالم.

ويبدو أن جميع القوى الكبرى (الـولايـات المتحدة – الصين- أوروبـا- روسـيا) ستخرج مكدومة ومتصدعة من آثـار الجائحة، وفي الشرق الأوسـط فإن إيـران - اللاعب الوحيد المضاد للهيمنة العالمية - سـوف تحد الـجائحة بشكل مؤكد من قدراتها الاقتصادية ويضعف قوتها كدولة, وفي حين أن القوة الناعمة للولايات المتحدة قد تراجعت في الآونة الأخيرة؛ فإن الأزمـة الآن تشوه الصور العظمى للصين والهند، وقادة آخرين, وحتى أن هالة الدول الأوروبية في الحوكمة الرشيدة وأنظمة الرعاية الصحية المثالية فقدت بريقها (Brooke Sample, 2020). وعلى صعيد الاقتصاد الدولي للولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا؛ فقد شهدت تلك الدول مبادرات لتحفيز الاقتصاد ودعم الأفراد جراء ما تسببت فيه الجائحة من شلل لجوانب الحياة المختلفة, حيث أُرغم 3/1 سكان العالم على البقاء في المنازل دون عمل, ومع استمرار تراجع اقتصاد العالم في ظل هذه الأزمة؛ فإن هناك توقعات لتدهور أكثر حدةً في ظل بقائها, والذي يثير مشكلات تفوق ما أدت إليه الأزمة الاقتصادية العالمية "أزمة الركود العالمي الكبرى" لعام 2008 (د. منتصر الجلي, 2020), وشهدت أسواق المال العالمية أعنف اهتزازات لها منذ أربعة عقود, وتم وصف ذلك بأنه أسوأ من التراجع الذي شهده السوق عام 1914 الذي تحول إلى كساد عالمي عام 1929, حيث سجّلت الأسواق حينها تراجعاً بنحو 23%, فيما سجل التراجع عام 1987 نحو 22.6%, بينما سجّل حالياً أسوأ تراجع له في تاريخ أعمال البورصات, حيث وصل إلى أعلى مستوى مسجلاً تراجع بنحو 35%, مما تم وصفه ب"الاثنين الأسود" بتاريخ التاسع من يناير لعام 2020(د. مقتدر خان, أ. حسام بوتاني, 2020, ص12). لذا أقر الكونجرس بالولايات المتحدة بعد اتفاق مع البيت الأبيض خطة تحفيزية للاقتصاد بما يزيد على تريليوني دولار, وتنطوي حزمة الإجراءات الاقتصادية على 250 مليار دولار للمدفوعات المباشرة للأفراد والأسر من خلال منح شهرية للفرد تبلغ 1200 دولار و 250 مليار دولار لإعانات التأمين ضد البطالة, والتي ستتراوح بين 200 و 500 دولار للفرد أسبوعياً, فضلاً عن 350 مليار دولار قروض للمشروعات الصغيرة, و500 مليار دولار كقروض للشركات المتعثرة (مقال أ. إنجي مجدي, 2020).

وحلاً لتلك المشكلة على المستوى الدولي؛ نجد أنه قد وحّدت الجائحة بين وجهات النظر السياسية والاقتصادية المختلفة بين "الرئيس الأمريكي/ ترامب" و"محافظ البنك المركزي الأمريكي" فيما يتعلق بمستويات سعر الفائدة على الدولار الأمريكي, حيث أعلن المركزي الأمريكي إجراءات سياسية مالية جديدة لمواجهة تداعيات الجائحة اقتصادياً على معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة العالمي, وأولى القرارات ما أعلنته لجنة السياسة النقدية الأمريكية لتخفيض الفائدة على الدولار الأمريكي إلى أدنى مستوى ممكن أن تُخفّض إليه, أي أن الفائدة على الدولار تكون صفرية, مما يحفز المنتجين الأمريكيين ورجال الأعمال على الاقتراض لتمويل التوسع في أنشطتهم القائمة والجديدة وتمويل الصناعات البديلة للسلع الصينية التي توقفت, وزيادة عرض الإنتاج لإحداث التوازن بين العرض والطلب, حفاظاً على استقرار الأسعار ومعدلات التضخم المستهدفة, وتجنب أي ركود يؤثر سلبياً على مستويات العمال, وثاني القرارات هو تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني التي يتعين على المصارف إيداعها لدى البنك المركزي إلى 0%, ويعني ذلك أنه غير مطلوب من البنوك إيداع أي أرصدة لدى البنك المركزي كتطلب إلزامي, ويؤدي هذا القرار إلى زيادة السيولة المتاحة للبنوك للإقراض, والإقرار الثالث هو إتاحة نافذة جديدة لاقتراض البنوك من المركزي مبالغ لمدة تسعون يوماً على أساس سعر آلية خصم معينة, وهذا الإجراء يهدف إلى توفير سيولة قد تفرض عليهم نتيجة التصرفات غير الطبيعية لوباء غير طبيعي, وعن تأثير خفض الفائدة على الدولار الأمريكي على اتجاه سعر صرف الجنيه المصري؛ فهو له تأثيران:- أولهما أن خفض الفائدة على الدولار سيوسع فارق الفائدة القائم بين الدولار والجنيه المصري لصالح الأخير, وسيساعد ذلك بأن يقلّص نسبياً من الضغوط الواقعة على الجنيه بسبب ظروف الجائحة, وثانيهما سيقلل ولو نسبياً من حجم خروج موجات دولارية مستثمرة في أوراق الدين العام, نظراً للظروف العالمية الراهنة, وفي ذات الوقت سيسرع من عودتها مرة أخرى بعد استقرار الأمور((Costas Paris, 2020.

هذا وقد قام البنك المركزي المصري بتخفيض سعر الفائدة 3% مرة واحدة, وذلك لأول مرة لتصبح 9.25% للإيداع, و 10.25% للإقراض, بعد ما كانت تصل إلى 20% فائدة, وذلك لتنشيط السوق وتحريك السيولة وتشجيع الاستثمار, ومن ثم زيادة فرص العمل والإنتاج المحلي, إلا أنه يلزم أن يتجه ذلك الاستثمار في القطاعات الإنتاجية الصناعية والزراعية وليس الأنشطة الخدمية والعقارية, ولعل ذلك يترتب عليه توفير مليار جنيهاً للمصدرين خلال شهري مارس وابريل 2020 لسداد جزءاً من مستحقاتهم, ورفع الحجوزات الإدارية على كافة الممولين الذين لديهم ضرائب واجبة السداد مقابل 10% فقط من الضريبة المستحقة عليهم, وتخفيض أسعار العائد لدى البنك المركزي 3%, مع إتاحة الحدود الائتمانية لتمويل رأس المال, وبالأخص صرف رواتب العاملين بالشركات, كما قام البنك بإطلاق مبادرة "العملاء المتعثرين" المتضررين من القطاع السياحي, وخفض أسعار الكهرباء للصناعة بقيمة 10 قروش, وخفض سعر الغاز الطبيعي للصناعة بقيمة 4.5 دولار, وتوجيه وزارة المالية بتخصيص 100 مليار جنيهاً لمواجهة الفايروس, وتأجيل الاستحقاقات الائتمانية للشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر لمدة ستة أشهر, وعدم تطبيق غرامات أو عوائد إضافية على التأخر في السداد, ودراسة القطاعات الأكثر تأثيراً بانتشار الفايروس لتقديم الدعم اللازم لها, وإعفاء الأجانب من الأرباح الرأسمالية, وتم تخصيص مبلغ خمسون مليار جنيهاً للتمويل العقاري لمتوسطي الدخل من خلال البنوك, وشمول مبادرة التمويل السياحي لتتضمن استمرار تشغيل الفنادق وتمويل مصاريفها الجارية بمبلغ يصل إلى خمسون مليار جنيهاً, مع تخفيض تكلفة الإقراض لتلك المبادرة إلى ثمانية في المائة, وتخصيص عشرون مليار جنيهاً من البنك المركزي لدعم البورصة المصرية, ووقف قانون ضريبة الأطيان الزراعية لمدة عامين. (تقرير البنك المصري لعام 2020)

كما أنه لمواجهة الأزمة الاقتصادية لفايروس كورونا وأبعادها على القطاع الصحي؛ فقد قام البنك المركزي العراقي بجمع 44 مليار دينار من 52 جهةً متبرعة لشراء أجهزة التنفس الاصطناعي (الإنعاش التنفسي) لمرضى كورونا, والذي يتسبب نقصه في الوفاة, وذلك في إطار الجهود الرامية من قِبل "وزارة المالية العراقية" إلى درء الخطر الداهم لذلك الفايروس على صحة المواطنين (تقرير البنك المركزي العراقي لعام 2020).

كذلك قام البنك المركزي المصري - كما ذكرنا من قبل - بخفض كبير لأسعار الفائدة بمقدار 3% لأجل تنشيط الاقتصاد, وخاصةً القطاع الخاص الذي ينكمش تحت تأثير ضغط أسعار الفائدة العالمية, بالإضافة إلى استحداث "نظام دعم اجتماعي", بحيث يتم صرف منح تعويضية لفئات العمالة باليومية, ولعل تلك العمالة اليومية موجودة بالكثير من الدول, وعانت ذات الضائقة, ففي العراق نجد أنه تعتمد

الفئات الفقيرة على الأجور والرواتب والتحويلات الاجتماعية كمصدر أساسي من مصادر الدخل, وبنسبة 51.1% تشمل العاملين في القطاع الرسمي وغير الرسمي, ويرتفع معدل البطالة فيها إلى 44.1% في الأسر الفقيرة, و29.1% في الأسر الهشة, ومع انعدام الضمان الاجتماعي يتأثر السكان أكثر بالأزمات بأنواعها المتعددة, ويكون تأثرها مختلفاً تبعاً لمستويات فئاتها المعيشية وأكثرها عمقاً بهذا التأثير هي الفئات السكانية الهشة (مقال د.علي عبد الأمير, 2020), وتقدم للحصول على المعونة أكثر من مليوني أسرة, والأفراد 13 مليون فرداً, وتبلغ المعونة 30 ألف دينار عراقياً (مقال د. لاهاي عبد المحسن, 2020), وقد قام "البنك المركزي العراقي" بخفض نسبة الاحتياطي الإلزامي للودائع المصرفية ضمن إجراءات مواجهة تفشي فايروس كورونا, إذ أن ذلك سوف يسهم في تعزيز سيولة المصارف بمبلغ يصل إلى تريليون دينار عراقي, لأجل تخفيف الانكماش الناتج عن تلك الأزمة (تقرير البنك المركزي العراقي, 2020).

كما أوضحت أزمة فايروس كورونا وجود تحديات اقتصادية وعلمية واقتصادية تتمثل في الفقر الرقمي, والأمية الرقمية, والفجوة الرقمية, واستعصاء إمكانية التحول الرقمي لكثير من الأعمال البسيطة, فيقع أصحابها ضحية الفقر والتهميش, أو أن تصبح "الرقمنة" خيارات مفروضة على جميع الفئات الاجتماعية لتسهيل مراقبتها وتوجيهها (د .أسماء حسين وآخرون,2020, ص 15 – 16).

وبناء على ما سبق؛ نجد أنه قد ذلك حدثت فوضى عارمة بالقطاعات الاقتصادية, فقطاع التصنيع الذي يشكل 41% من الاقتصاد العالمي قد تعرّض إلى ضرر كبير نتيجة لتفشي الجائحة وإغلاق المصانع واضطراب السوق بعد أن تعرضت الصين التي تشكل سوقها 13% من صادرات العالم, لذا تُعرف باسم "مصنع العالم".

وانعكس ذلك على الاقتصاديات العالمية المرتبطة بها, كما انعكس على البنوك التجارية, حيث انخفض النمو إلى 1.5%, وقطاع الاستثمارات 2%, والشحن 4%, ويُعد قطاع السيارات الأكثر تضرراً بتوقع انخفاض نموه إلى 10%, وصناعة الطيران 2% حيث تراجعت حركة المطارات 32%, وخسر القطاع 252 مليار دولار, رغم أن ذلك القطاع كان يخطط في طليعة عام 2020 إلى زيادة سعته بواقع 9%, ويحتاج إلى 200 مليار دولار لذلك التحدي, وقد انعكست الأزمة على سندات الخزانة والأوراق المالية التي تقودها الخزانة الأمريكية واليورو بوند, فقد شهدت أدنى انخفاض لها في أسعار الفائدة في مختلف أشكالها, حيث خفّض الاحتياطي الفيدرالي الفائدة على السندات قصيرة الأجل إلى 0.57% وغيرها, وسندات الثلاثون عاماً دون الواحد بالمائة 0.99%, وهو ما آثار اعتراضات كبيرة من حملة تلك السندات, وقد انعكس ذلك على الأسواق لتشهد خسائر كبيرة للمستثمرين بشكل كبير (Warwick Mckibbin and Roshen Fernando, 2020, p 39 ets). , وهو ما يجعلنا ننتقل إلى المطلب التالي.

4. المطلب الثاني: أبعاد أزمة فايروس كورونا على الأسواق المالية العالمية

ذكر صندوق النقد الدولي - في تقريره السنوي الأول لعام 2020 الصادر في التاسع من شهر يناير - أن النمو الاقتصادي العالمي حقق ارتفاعاً بنسبة 2.9% في عام 2019, وسيحقق نحو 3.3% عام 2020، ونحو 3.4% لعام 2021, وكانت وجهة نظر البنك الدولي بذات الاتجاه تقريباً، حيث كان توقعاته تشير إلى تحقيق النمو الاقتصادي نحو 3% خلال العامين 2019 و2020، إلا أنه أعاد النظر في تقييمه ليضعه في نهاية العام المالي لعام2020 بنحو 2.6%, ثم يعاود الارتفاع إلى 2.7% لاحقاً.

إلا أن الظروف التي تمر بها كل بلدان العالم جعلت من صندوق النقد الدولي وعدد من المؤسسات الدولية الاقتصادية والمالية تتراجع عن توقعاتها، إذ حذّر الصندوق من أن تداعيات فايروس كورونا سيكون لها تأثيراً سلبياً بالاضطراب على النمو الاقتصادي، مضيفاً بذلك حالة من الضبابية على الأجواء الاستثمارية، إضافة إلى عنصر جديد من عناصر المخاطر غير المحسوبة، والتي دائماً تكون سبباً إضافياً لمزيد من التقلب وعدم الاستقرار في الأسواق، وعدم اليقين بالظروف الاقتصادية, وما يرافقها من تداعيات على اقتصاد الدول الأخرى.

ويتضح من حجم اقتصادات كبرى الدول ومساهماتها في الاقتصاد العالمي طبقاً للقوة الشرائية لمنتجاتها أن الصين تبدو قدراتها المالية المتصدرة لكل الدول, بل تتفوق على المجموعة الأوروبية طبقاً لمصادر صندوق النقد الدولي, إذ أصبحت تمثل حيزاً مهماً جداً من اقتصاد العالم، بحيث أن أي مشكلة أو أزمة يمر بها اقتصاد الصين سيكون لها أثراً بالغاً على اقتصاد العالم .

ولعل معظم دول العالم قد سجّلت تراجعاً في النمو الاقتصادي بسبب الأداء غير الجيد لهذه الاقتصادات أثناء فترة الفايروس، وأجواء الحرب الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين من جهة, وعدد من الحروب المستمرة في منطقة الشرق الأوسط, وعدم استقرار الأسواق بشكل عام, وتراجع أداء الكثير من الأسواق والقطاعات الصناعية والتجارية, كما أن تقارب فترات التراجع الاقتصادي الدولي أو تراجع النمو الاقتصادي المستمر؛ يشير إلى حالة من عدم الاستقرار بين الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من اقتصادات العالم, كذلك الحرب غير المعلنة بين هذه الاقتصادات للحد من قدرات الصين الاقتصادية للتمدد خارج حدودها، بعد ما شهدت الصين أكبر نمواً اقتصادياً بين الدول الكبرى على مدى السنوات العشر الماضية، وتضمنت انجازات هامة على المستوى الاجتماعي والصناعي والتجاري، بما في ذلك نهضة صناعية ونمو اقتصادي مشهوداً له, فمن أزمة السيولة النقدية بعد منتصف التسعينات إلى تهاوي أسعار أسهم شركات الانترنت بالبورصة الأمريكية، أو ما سُمي بأزمة "الدوت كوم", إشارة رمزية إلى شركات الانترنت, ولم يكن هناك مجالاً عند الكثير من الشركات للتعافي من خسائرها، لتحل بعدها أزمة الركود الاقتصادي ولتشكل ضربة كبيرة لاقتصاد العالم, وخصوصاً اقتصاد الدول النامية حديثاً, ومنذ تلك الأزمة وما زال الاقتصاد العالمي يحاول النهوض وتحقيق ازدهار لطالما انتظره الناس, لكنه لم يستطع النهوض بالشكل المطلوب كي يكون محفزاً, واستمرار التراجع بالنمو لم يكن ينقصه كارثة مثل تفشي فايروس كورونا، ليشكل ضربة جديدة للتعافي الاقتصادي الذي كان ينتظره الجميع, بل وأن الخبراء يعتقدون أن هذه الفترة يمكن أن تشكل تحولاً في طبيعة التعاطي مع هذه الأزمة خصوصاً أنها غير اقتصادية السبب، فمنذ بداية تفشي فايروس كورونا بدأت الأسواق تشعر بالاهتزاز, وزاد قلق المستثمرين, وخيّم على الأسواق أجواء من عدم التفاؤل وعدم الاستقرار وعدم اليقين, وأصبح المستثمرون في حالة تربص لنتائج الأخبار الناجمة عن تفشي فايروس كورونا. وترافقت هذه الأجواء مع توزيع عدد كبير من الشركات أرباحها على المساهمين, الأمر الذي يدفع الكثير من المستثمرين إلى النأي عن التوجه إلى الأسهم التي توزع أرباحها في الحالات العادية (Alex Broadbent, 2020).

وهناك عدداً كبيراً من المحللين في الأسواق الدولية كان يتوقع أن يتراجع سوق الأسهم والسندات قبل نهاية العام الحالي نظراً لعدم تحقيق الاقتصاد العالمي أي نمو اقتصادي مميز، الأمر الذي كانت تقلق منه الأسواق وتنتظر أي إشارة إيجابية من المؤسسات الدولية أو القطاعات الاقتصادية التي تبين هذا النمو, إلا أن كل التوقعات كانت عكس هذا التوجه بل وصححت المؤسسات الدولية توقعاتها للنمو الاقتصادي بخفضها إلى مستويات مقلقة بالنسبة للأسواق, فالأجواء التي كانت تسود الأسواق العالمية على وقع فايروس كورونا لم تكن تبشر بخير مطلقاً، حيث استمر تذبذب أسعار الأسهم وأداء السوق من بداية شهر كانون الثاني/ يناير 2020, أي بعد الإعلان عن انتشار الفايروس في الصين وعدد من الدول الأخرى، واستمرت الأسواق على هذه الحال حتى منتصف شهر فبراير، حيث بدأت العوامل الخارجية عن السوق تأخذ حيزاً من قلق المستثمرين والمخاطر غير المحسوبة, ما أدى إلى اضطرابات وتقلبات وترددات في أداء الأسواق من صعود, وتراجع بنسبة 5% صعوداً ونزولاً, طبقاً لتوارد الأنباء عن تطور فايروس كورونا في ذلك الوقت، ولم تنشأ علاقة وثيقة ومباشرة بين انتشار الفايروس, وأي تراجع في أداء السوق.

ويحاول البعض تبرير انهيار الأسواق المالية إلى انتشار فايروس كورونا, أو أنه السبب الرئيسي في هذا الانهيار، ومع أن فايروس كورونا قد يكون أحد أهم الأسباب في هذا التراجع, لكن ليس من المنطق إطلاقاً القول بإن انتشار الفايروس هو السبب الرئيسي للإنهيار. وذلك للأسباب الآتية:-

- في نهاية كانون الثاني / يناير 2020 سجّلت (الولايات المتحدة الأمريكية والصين وفرنسا ونيبال وماليزيا وسنغافورة وتايوان وفيتنام وكوريا الجنوبية) حالات إصابة بفايروس كورونا, وعلى الرغم من هذا سجّلت الأسواق ارتفاعاً في عمليات التداول دون أن يتفاعل السوق مع أخبار الفايروس وانتشاره.

- في اليوم الثاني أيضاً ارتفعت أسواق الأسهم، علماً بأن "منظمة الصحة العالمية" قد أعلنت أن انتشار الفايروس قد أصبح وباءً عالمياً وارتفعت معه الأسواق, وفي منتصف شهر فبراير أيضاً؛ ومع ارتفاع عدد الوفيات جراء فايروس كورونا إلا أن الأسواق شهدت تعاملات مهمة, وارتفعت مؤشرات الأسواق في العالم, لذا لم يكن فايروس كورونا السبب الرئيسي لتراجع الأسواق العالمية، فهل هناك أسباباً أخرى اشتركت مع فايروس كورونا لتساهم بالانهيار؟ نعم، إنها حرب النفط التي سعرتها السعودية ضد روسيا, حيث كان لها أثراً بالغاً في تراجع الأسواق, إن لم يكن مباشراً إلى حدٍ ما, بالإضافة إلى أن الكثير من الشركات كانت قد وُزعت أرباحها على المساهمين, ما يجعل المستثمرين في حال من عدم اليقين بأي الأسهم يمكن اختزان أموالهم واستثماراتهم، وهو ما دفع للتفتيش عن بدائل أخرى مثل الذهب أو السلع أو النفط أو غيرها من الخدمات أو الآليات المالية المتاحة وقتها في السوق.

إلا أنه مع بداية شهر آذار/ مارس 2020 لم يعد هناك شكاً في آثار فايروس كورونا، وبدأت الأسواق بالتقلب الحاد, وسجّلت المؤشرات تراجعات ملحوظة, لكن غير مقلقة في ذلك الوقت, وبعد عدة أيام أعلن عدداً كبيراً من الدول وقف الرحلات الجوية وإغلاق الحدود بين الدول, كما أوضحنا من قبل, الأمر الذي قوّض أداء السوق إلى تراجعات لا مثيل لها خلال عقدين من الزمن، إلى أن وصل التراجع في أداء الأسواق إلى حوالي 35 % في التاسع من شهر مارس, والذي وُصف ب.."الاثنين الأسود" (مقال د. نداء مطشر صادق, 2020).

ومع نهاية شهر آذار/ مارس سجّلت الأسواق العالمية انهيارات تسببت بخسائر لا نظير لها, فقد سجّل مؤشر "نيكاي داو" الياباني تراجعاً بنحو - 22 %, ومؤشر "داو جونز" في بورصة "وول ستريت الأمريكية" تراجعاً بنحو - 24.1%, ومؤشر بورصة "لندن فاينانشال تايمز" تراجعاً بحوالي - 28.8 %, وعلى أثر هذه التراجعات المذهلة عمدت البنوك إلى إجراءات تتماشى مع سلوكيات السوق, وخفّضت أسعار الفوائد لتصل في بعض البلدان إلى أقل من 0.05%, وهو أدنى مستوى لأسعار الفوائد من عشرات السنوات، وشرعت بعض الحكومات سياسياً بوضع خطة تسيير مالي لمواجهة أضرار اضطرابات الأزمة دولياً, وتفادي الانهيارات في القطاعات الاقتصادية والمؤسسات التجارية والصناعية التي تشغل الآلاف من العمال. وتراجع مؤشر "داو جونز" في بوصة "وول ستريت" أكثر من 12.9% أي حوالي 3000 نقطة, ليسجل أكبر تراجع له منذ 1987، أضف إلى ذلك تراجع مؤشر "ستاندارد أند بور" لـ 500 سهم بحوالي 11.9%، وفي مجمل ذلك اليوم سجّلت مؤشرات بورصة نيويورك معدل تراجع بنحو 25%, بما وُصف بالكارثة المالية.

وفي بداية الأزمة بالصين تراجع مؤشر الأسواق المالية فيها بنسبة 15%, ثم تراجع إلى حوالي 75%, ليتم وقف التعامل بالبورصة, ولقد وُصف هذا الاضطراب في سوق الأسهم العالمية وتراجعها إلى هذه المستويات بأنه أسوأ من التراجع الذي شهدته الأسواق عام 1914, والذي تحول إلى كساد عالمي عام 1929, حيث سجّلت الأسواق حينها تراجعاً بنحو 23,% فيما سجل التراجع عام 1987 نحو 22.6%, بينما سجّل أسوأ تراجع له في تاريخ أعمال البورصات بتاريخ 9 آذار/ مارس 2020.

ولم تكن الأسواق المالية وحدها تعاني من التباطؤ في نمو الأسواق بشكل عام، بل كانت هناك أيضاً شرائح مهمة تُعد من أهم الأوعية المالية الاستثمارية قصيرة الأجل وطويلة الأجل, وهي سندات الخزانة الحكومية والأوراق المالية الأخرى, وسندات الخزانة الأمريكية, وسندات اليورو بشكل عام, والتي تعتبر القائد للقطاع المالي العالمي.

ولقد شهدت أسعار الفائدة على سندات الخزانة الأمريكية تراجعاً لم يوصف من قبل, إذ خفّض بنك الاحتياط الفيدرالي الأمريكي (البنك المركزي) أسعار الفوائد على السندات قصيرة الأجل لمدة شهر إلى 0.57 %, وسندات الثلاث أشهر إلى مستوى 0.33%, وسندات الاستحقاق لعامين إلى 0.38%, والعشر سنوات إلى 0.54%, وسندات الاستحقاق ل 30 عام إلى 0.99%, أي أقل من 1%, ونتيجة لتراجع أسعار الفائدة على السندات فقد حدث اضطراباً تمثل في اعتراض الكثيرين من حملة السندات على مستوى الفوائد التي قررتها البنوك المركزية مطالبة إياها برفع سعر الفائدة على السندات قصيرة الأجل, والتي لا تتجاوز الثلاثة أشهر، إلا أن قرارات البنوك المركزية تعكس اضطرابات الوضع القائم في الأسواق المالية والقطاعات الاقتصادية التي لاقت بظلالها على الاقتصاد العالمي بأكمله, ونتيجة لهذه الأوضاع المضطربة قررت البنوك المركزية خفض أسعار الفوائد تسهيلاً لعمليات الإقراض والتسهيلات المالية الأخرى التي تحتاجه الأسواق المالية بشكل عام.

وهذه العوامل مجتمعة (فايروس كورونا - سندات الخزانة - توزيع الأرباح على حاملي الأسهم - وقف رحلات الطيران - تراجع أسعار النفط) أدت إلى اضطراب السوق العالمي، وهو ما أدى لتعرض المستثمرين إلى خسائر عالية جداً, وعدم الثقة بالسوق, والخوف من موجة جديدة من الكساد والركود

الاقتصادي الدولي, ومن المهم هنا إلقاء الضوء على أزمة النفط, إذ تعتبر هي العامل الرئيسي الذي دفع بالأسواق إلى التراجع الحاد في هذه الفترة مضافاً إليها العوامل الأخرى إلا أنها تبقى من الأهم بينها (Alex Broadbent, 2020).

وبذلك نجد أنه قد تأثرت الأسواق العالمية في قارة أفريقيا بتلك الأزمة, وذلك من حيث فرار رأس المال الأجنبي, وضعف العملات الأفريقية, وانخفاض عملة "الراند" بنسبة 5% مقابل الدولار, وخسرت "الكواشا" العملة الزامبية أكثر من 3% مقابل الدولار, ومطالبة حاملي سندات الدين بعلاوة, مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة سداد وخدمات الدين, وتعرضت العملة النيجيرية "النيرا" إلى ضغوط لأن صادرات البترول تشكل نسبة 90% من الصادرات النيجيرية, وقد بدت المخاوف داخل بورصة جوهانسبرج في دولة جنوب أفريقيا التي مُنيت في الأسبوع الأول من إعلان حالة الطوارئ بخسائر حادة زادت على 2.6%, وتجلى الانزعاج الذي انتاب المستثمرين في أسواق المال, نظراً لأن العديد من الشركات تتعامل مع الصين, وبذلك فإن القارة الإفريقية معرضة إلى الخطر الاقتصادي, لأن اقتصادها بأغلبه يعتمد على الاستيراد (د. جاد مصطفى البستاني, 2020).

وقدّرت وكالة "بلومبرج" خسائر الدول الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى بأربعة مليارات دولار قيمة صادراتها البترولية إلى الصين, لتراجع أسعار النفط بحوالي 5% وتباطؤ النمو الصيني, ويُعد قطاع التعدين في أفريقيا الأكثر تضرراً, حيث يستحوذ المشترون الصينيون على 95% من صادرت جنوب السودان, و61% من صادرات أنجولا عام 2017, واستحوذت الصين على 58% من خام الزنك والنحاس من اريتريا والكونغو الديمقراطية كانت 45%, ويعتبر جنوب أفريقيا ثاني أكبر اقتصادات القارة, وقد انخفض الطلب على التعدين بها, فكانت الصين أكبر شريك دولي تجاري للقارة الأفريقية, وبذلك تتضرر الأسواق الأفريقية من جراء الأزمة الصينية والعالمية بفايروس كورونا (M.Soliman Elzawawy, 2020)

كما تأثرت الأسواق العالمية بالحركة السياسية, حيث أن استقرار واضطراب السوق العالمي يعتمد على الاستقرار السياسي, والذي يتمثل في الانتخابات, ووفقاً لتقديرات المعهد الدوالي للديمقراطية ومساعدة الانتخابات فإن 52 دولة على مستوى العالم قد أجّلت فعاليتها الانتخابية لحين السيطرة على الوباء, في المقابل قد حرصت بعض الدول الأفريقية مثل مالي وغينيا على إجراء الانتخابات خلال شهري آذار / مارس ونيسان / ابريل (M. Dabouli) (2020,

5. المطلب الثالث: أبعاد أزمة فايروس كورونا على مشكلة النفط العالمية

تعرض قطاع النفط إلى أزمة مزدوجة جراء أحداث فايروس كورونا لتلتئم مع الحرب السعرية بين "السعودية" و "روسيا" والتي أدت إلى انخفاض خام برنت عند مستوى أقل من 20 دولاراً, وقد شكّل ذلك كابوساً لسوق النفط, إذ أدت الحرب السعرية ووصول الأسعار إلى أدنى من 20 دولاراً للبرميل إلى خسارة الدول التي تصدر 89 مليون برميلاً يومياً إلى 3.6 مليار دولار, وتراجع نفط "ويتس تكساس" إلى أقل من دولار واحد, وهو حالة خطيرة في سوق النفط, ولعل النتيجة الأهم في تداعي أسواق النفط هي أنه نتيجة للاضطراب الكبير الذي أحدثته كورونا في الاقتصاد العالمي؛ فإن تداعي أسعار النفط نتيجة لقرار سياسي لن يكون بالإمكان معالجتها بقرار مماثل نتيجة للركود العالمي الكبير الذي سيتبع الوباء, وبالتالي ركوداً في هذا السوق عند مستويات خطيرة وأمد غير واضح, بما يعكس تدهور الكثير من القطاعات بالمجتمع الدولي نظراً لانخفاض الطلب, باستثناء قطاع التأمين على الحياة والقطاعات الصحية الخاصة بالأدوات الصيدلانية, حيث ارتفع الطلب على المنتجات الطبية نتيجة الجائحة من كمامات وكحوليات ومطهرات, والأدوية التي تحتوي على فيتامين C وD, وعنصر الزينك, وحمض الفوليك, وهيدروكسي كلوروكين سلفات "Plaquenil".

ولقد ثار الكثير من الأسئلة عما إذا كان فايروس كورونا هو السبب في تراجع أسواق النفط أم أن أسواق النفط هي السبب الرئيسي في هبوط الأسواق، أم أن هناك عوامل متعددة ترابطت مع بعضها البعض أدت إلى انهيار أسعار النفط, ومن ثم انهيار الأسواق المالية؟

أشرنا في معرض الحديث عن أسباب تراجع الأسواق المالية إلى أن فايروس كورونا لم يكن سبباً رئيسياً في تراجع الأسواق، إذ أوضحت المعلومات والأرقام أنه على الرغم من تصاعد أعداد الوفيات؛ فقد سجّلت الأسواق أداءً ايجابياً وارتفاعاً في المؤشرات، ما يعني أنه لم يكن هناك ارتباطاً وثيقاً بين انتشار فايروس كورونا وتراجع الأسواق بشكل مباشر, وهذا لا يعني بالضرورة أن ليس هناك أثراً لفايروس كورونا على الأسواق, بل من الواقع القول بإن فايروس كورونا كان له أثراً كبيراً جداً على اقتصاد العالم برمته، ولكن بشكل مباشر على الأسواق أو على أسواق النفط، والراجح القول أيضاً بإن هناك عوامل أخرى أثرت على سوق النفط تزامنت مع انعكاسات انتشار فايروس كورونا في العالم، الأمر الذي دفع بسوق النفط إلى التراجع لمستويات غير عادية، إذ أن إقفال الحدود ووقف رحلات الطيران بين البلدان اجتمعت كلها سوياً، مما أدى إلى ارتفاع نسبة القلق والتوتر في الأسواق المالية, وبالنتيجة للتدهور بالشكل الذي شهدته في التاسع من شهر آذار/ مارس لعام 2020.

وهناك تصوراً يفيد بأن فايروس كورونا لم يكن له الأثر البالغ المباشر على أسعار النفط طيلة فترة انتشار الفايروس منذ بداية شهر كانون الثاني/ يناير 2020 إلى حين أشعلت السعودية حرب الأسعار مع روسيا, ما دفع بسوق النفط إلى الحضيض, تبعها حالة رعب في أسواق الأسهم, واندفاع المستثمرين للتخلص من أسهمهم, ما دفع بالسوق العالمي إلى التراجع والتهاوي بهذا الشكل, ولكن ماذا حدث لسوق النفط قبل هبوط أسعار الأسهم؟ (Giacomoluciani ,2020)

ففي الأسبوع الأول من شهر آذار/ مارس 2020- وبعد إعلان "منظمة الصحة العالمية" أن فايروس كورونا أصبح وباءً عالمياً - جمدت السعودية إلى إجراء محادثات مع روسيا لتطرح فيها فكرة خفض الإنتاج النفطي لمستويات ما قبل اتفاق "أوبك"، والذي ضم حينها مجموعة أوبك وروسيا, وعدداً آخر من المنتجين للنفط, وتم فيها رفع نسبة الإنتاج بنسب معينة بين البلدان المنتجة للنفط، إلا أن روسيا لم توافق على فكرة خفض الإنتاج, خصوصاً أن السعودية قد حاولت أن تفرض هذه الأجندة والتعجيل فيها، ولم يستجب الروس لهذه المطالب في ذلك الأسبوع، ومن دون سابق إنذار أعلنت السعودية من طرف واحد رفع إنتاجها إلى 13 مليون برميل, وخفض الأسعار دون مستوى أسعار السوق، إذ كان السعر يومها 57 دولاراً للبرميل الواحد, وفي اليومين التاليين نزلت التداولات إلى دون 41 دولار للبرميل, ثم تراجع إلى مستوى 33 دولار للبرميل الواحد في تعاملات يوم الأحد الثامن من شهر آذار/ مارس لعام 2020.

وتراجعت أسعار النفط في أمريكا الشمالية إلى مستويات غير مسبوقة, حيث تراجع سعر نفط "ويست تكساس" إلى أقل من دولار, ويُعد ذلك مؤشراً خطيراً في أسواق النفط, في الوقت الذي لا يجد فيه المشترون مكاناً لتخزين كميات النفط المشتراه, لكن الأسباب التي جعلت سعر "ويست تكساس" يتراجع إلى هذا الحد (بالإضافة إلى أزمة فايروس كورونا) هو عدد من العوامل نذكر منها هنا:

•توصيات مجلس الطاقة الأمريكي بضرورة خفض الإنتاج النفطي في أمريكا بنحو 2.5 مليون برميل يومياً.

• عدم وجود أماكن لتخزين العقود التي تم شرائها حتى نهاية شهر آيار/مايو 2020, وبدء العمل بعقود شهر تموز/ يوليو 2020.

• زيادة المعروض النفطي في السوق بشكل عام, والاضطراب الذي حلّ في أسواق الأسهم, والتعامل بالعقود النفطية وسوق السلع العالمية.

•ازدياد حدة التوتر السياسي في سوق النفط, مما انعكس كعامل سلبي في السوق أو من المخاطر غير المحسوبة والمرتفعة, مما يؤدي إلى ارتفاع حالات عدم اليقين في السوق.

• ظهور مؤشرات سلبية في الاقتصاد الأمريكي خلال الفصل الأول من العام الحالي, حيث تراجعت قيمة الصادرات الأمريكية بنحو 40 % لشهر شباط/ فبراير 2020, وتراجع نمو الدخل القومي المحلي بنحو 10 % لشهر شباط/ فبراير 2020, كما تراجعت قيمة التحويلات المالية من خارج الولايات المتحدة الأمريكية المتعلقة بالتجارة الدولية بنحو 120 مليار دولار خلال شهر شباط/ فبراير 2020.

• بطبيعة الحال سيكون لهذا التراجع إضافة المزيد من حالة عدم الاستقرار في السوق, ومن المحتم مشاهدة مزيداً من تراجع الأسعار إن لم تتدارك الدول المصدرة للنفط, وتحد من كميات العرض في السوق لتعيد له حالة التوازن.

وفي نهاية عام 2019 كان سعر النفط يتداول بحوالي64.5 % للبرميل الواحد، وكانت الأجواء السياسية هادئة، ولم يكن السوق مضطرباً أول العام, حيث استمر سعر النفط على ذات الوتيرة من الأسعار إلى نهاية الأسبوع الثاني من شهر كانون الثاني/ يناير 2020، ليصل إلى معدل 51.7 دولار للبرميل الواحد, وفي الأسبوع الثالث من شهر شباط/ فبراير 2020 كان سعر النفط يتداول بسعر 54 دولار للبرميل الواحد, وفي هذه الفترة أعلنت الصين عن وقف رحلاتها للطيران, وأعلنت العديد من الدول هذه الخطوة, مع إغلاق المصانع, ووقف عمليات الشحن من وإلى الخارج, ولأن الصين تستورد حوالي 9 ملايين برميل يومياً من النفط لاحتياجاتها الصناعية وغيرها؛ فهنا قد ساد القلق الأسواق واضطربت الأسعار, إلا أنها لم تتراجع بقوة, بل تفاعل سعر برميل النفط مع الطلب وبشكل تدريجي.

وهذه الأجواء المضطربة قد أدت إلى اضطراب نفسي لمنتجي ومصدري النفط, وأبدت عدداً من البلدان المنتجة قلقها من هذه الأوضاع الدولية, وأعلنت السعودية خفض ميزانيتها بنحو 7 % مباشرةً، كما وعدت من طرفها الدول المنتجة والمصدرة بخفض المعروض من النفط، لكن روسيا رفضت هذا الاقتراح, وأجابت أن السعر الحالي هو مناسب لتقلبات الأسواق, ولن يكون هناك خفضاً للإنتاج، وعلى ما يبدو أن السعودية لم يعجبها رد روسيا, وكان السوق هو المكان الذي ردّت فيه السعودية على روسيا، حيث خفضت أسعار وتراجع سعر التداول في البورصات إلى أقل من 33 دولار للبرميل، ثم تراجع يوم الاثنين التاسع من شهر آذار/ مارس 2020 إلى مستويات قياسية لم يعهدها من قبل, ليصل سعر البرميل إلى ما دون 22 دولار، وهكذا بدأت حرب الأسعار تسعر نيرانها في الأسواق المالية، وعلى أثرها سقطت أسعار الأسهم في كل الأسواق, ما أجبر إدارة بورصة نيويورك لوقف التداول نحو 15 دقيقة للحد من تدهور السوق, وكان ذلك يُعد بمثابة إنذاراً للسقوط الأكبر في تاريخ البورصة العالمية, حيث لم تشهدها منذ الكساد الكبير.

تلك كانت الأسباب الحقيقية وراء تراجع وتدهور سوق الأسهم بشكل مباشر, حيث كانت الأسواق تتمتع بحساسية عالية جداً, متأثرة بكارثة تفشي فايروس كورونا, وكانت فقط الأسواق تنتظر اللحظة المطلوبة حتى تتداعى الأسعار إلى أدنى مستويات الأداء على الإطلاق.

وقد كان من تداعيات هذه الأزمة أن تراجع سعر النفط بسبب هذه السياسات وانفلات الأُطر التقليدية لضبط الأسعار كما كانت في حقبة أوبك, والذي يمكن أن يؤسس على انفراط عقد الشراكات في سوق النفط، وتفتيت منظمات أصبحت ورقية نوعاً ما دون تأثير حقيقي على طبيعة تغير السوق والفاعلين فيه، صحيح أنه لم تعد منظمة أوبك هي من يتحكم في أسعار برميل النفط, حيث هناك منتجين جدد في السوق، إضافة إلى تهميش السعودية لكثير من دول أوبك وإحباط أدوارهم في المنظمة, ما يجعلها تغرد وحيدة في هذا المضمار، فلم يعد هناك دوراً لأكبر منتجي وأصحاب لأكبر مخزونات النفط في العالم, مثل العراق وإيران وفنزويلا ونيجيريا وغيرهم، ولذا يبدو حالياً أن دور أوبك أصبح هامشياً بالنسبة لقدرتها في السيطرة على السوق, وتحديد مساراً لأسعار النفط, وقد بات هناك لاعبون جُدد في الأسواق وإنتاجهم يفوق قدرة أوبك للتحكم بالسوق، فدولة روسيا وحدها قادرة - إضافة إلى قوتها السياسية - أن يكون لها حيزاً كبيراً في قرار أسعار النفط في الأسواق، ولذا لم تتحرك روسيا إزاء اقتراح السعودية خفض الإنتاج, وذلك لأسباب عدة منها:

• عدم قبول روسيا لقرارات السعودية في القيام بخطوة خفض الأسعار دون طرح الأمر على شكل مقترحات ينظم له بشكل لائق, ولذا كان رد روسيا بالرفض المطلق.

* عدم إعطاء الفرصة للسعودية لاستغلال أزمة فايروس كورونا لفرض واقع جديد على سوق النفط, وإعطاء النفوذ الأمريكي حيزاً في قرار تحديد أسعار النفط بالسوق.

* استشعار روسيا أن هذه الحرب هي حرب موجهة من قِبل أمريكا لضرب سوق النفط, على خلفية معرفة رفض الروس المقترحات ليسبب لهم مزيداً من الضغوط للتنازل عن كميات من المعروض, الأمر الذي يعيد نشاط شركات النفط الصخري في أمريكا, والتي بدأت تنهار أو تغلق أعمالها بسبب الكلفة العالية, وثبات سعر النفط على أكثر من 40 دولار للبرميل, لكي يكون إنتاج النفط الصخري مجدياً.

* لقد تسببت خطوة حرب الأسعار بين السعودية وروسيا إلى كوارث اقتصادية كان العالم بغنى عنها في ظل تداعيات انتشار فايروس كورونا، وإغلاق قطاعات واسعة من الصناعة والأعمال والخدمات، ولهذا كانت هذه النتائج في غير محلها, وتدعو إلى مزيد من القلق بشأن محددات سعر النفط, والتي أصبحت تعد من المخاطر غير المحسوبة بعيداً عن آليات السوق من عرض أو طلب (Giacomoluciani ,2020)

ولقد تسببت تلك الحرب وتزامنها مع أزمة كورونا في خسائر عالمية, حيث يعتمد كثير من دول العالم على عائدات وأسعار وكميات النفط المنتج فيها، ولبعض

الدول أهميةً كبرى في هذا القطاع مثل دول الخليج تحديداً، إضافة إلى بعض الدول الأفريقية أو الجنوب أمريكية، وحتى الولايات المتحدة وكندا والمكسيك وغيرها من الدول الأوروبية، ويصدر العالم يومياً أكثر من 89 مليون برميل من النفط, تورد منها دول الخليج ما لا يقل عن 28 مليون برميل يومياً، ولعل السعودية هي أكبر الدول المصدرة من بين دول الخليج باستثناء العراق وإيران، فنفط العراق ومصادر إنتاجه لا تزال قيد الانجاز, وإيران تقع تحت ضغوط العقوبات الدولية, ما يجعلها محدودة التأثير على سوق النفط في الوقت الراهن, علماً بأنها قد استطاعت أن تستفيد من هذا القطاع, ولا زالت بشكل كبير (مقال أ. ضياء المحسن, 2020).

واستناداً إلى مستويات الأسعار التي كانت سائدة في عام 2019 وبداية عام 2020؛ سنعرض استقراء حجم العائدات من مبيعات النفط في العالم, وكم هي الخسائر التي نجمت عن تراجع الأسعار, وأيضا السيناريوهات السياسية للعائدات على أساس أربع مستويات للأسعار؛ ليتضح جدوى صناعة القرار السياسي والاقتصادي دولياً على أساس هذه السيناريوهات, ونتائجها على المنتجين والعائدات منها على العالم، مع التركيز على دول الخليج كونها تعتمد على عائدات النفط كمصدر أساسي للدخل والإنفاق, وذلك كما يلي :

- يبلغ إنتاج العالم من النفط يومياً حوالي 89.5 مليون برميل, تنتج منها حوالي 15 مليون برميلاً الولايات المتحدة الأمريكية، تليها السعودية 12 مليون برميلاً، تليها روسيا حوالي 10.5مليون برميلاً، ثم العراق 4.4 مليون برميلاً, فإيران 3.4 مليون برميلاً (وتراجعت حالياً), ثم الصين التي تنتج حوالي 3.9 مليون برميلاً يومياً, وتقدر كمية إنتاج هذه الدول بنحو 50% من احتياجات العالم من النفط, ويمكن لعائدات الدول المنتجة للنفط أن تصل إلى أكثر من 5.3 تريليون دولار, وذلك إذا استقر سعر البرميل على 60 دولار, وبطبيعة الحال ليس من المنطق أو عملياً أن يستقر سعر النفط على هذا المستوى, لذلك في حال تراجع السعر إلى أدنى من ذلك (وهو السيناريو الآخر) أي 45 دولاراً؛ فإن العائد سوف يصل إلى فوق مستوى 4 تريليون دولار وليس أكثر, أما إذا تراجع السعر عن مستوى 45 دولار إلى مستوى 33%, وهو المعدل العام أو متوسط الأسعار السائدة في السوق؛ فإن العائدات سوف تتراجع إلى حوالي 3.13 تريليون دولار، أي بخسارة نصف ما يمكن تحقيقه عن مستوى 60 دولار, وإذا كانت المحاكاة السياسية الدولية أن تكون الأسعار على مستوى متدني أكثر من ذلك, كما حدث من قبل, أي أن يتراجع سعر برميل النفط إلى دون 30 دولار ليصل إلى سعر 22 دولار أو 20.4 دولار, فإن العائدات سوف تتراجع بنسبة 60% أو أكثر, وعلى هذه المستويات يصبح سوق النفط في بيئة اقتصادية تسودها متغيرات ومخاطر غير محسوبة وبعيدة عن آليات العرض والطلب بالأحوال العادية, والنتيجة أن كل دول العالم سوف تعاني من نقص في عائداتها, وتراجع في مبيعاتها, الأمر الذي ينعكس على اضطراب ميزانياتها, خصوصاً الدول التي تعتمد منها على عائدات النفط فيها, مثل دول الخليج وغيرها من الدول الأخرى، ولذا لن تحقق هذه الدول أكثر من 1.9 تريليون أو 1.7 تريليون على أساس سعر 22 دولار أو 20 دولار، لهذا فإن وصول سعر النفط إلى مستويات تقل عن مستوى متوسط الأسعار وهو حوالي 35 دولار فإن الخسائر ستكون كارثية.

لذا نستنتج أن اتباع أي سياسة من شأنها دفع أسواق النفط إلى مزيد من العرض أو خفض الأسعار بصورة انفرادية؛ سيعرض كل دول العالم إلى خسائر باهظة دون مسببات أو مبررات لهذه السياسة غير المدروسة. وإن ركزنا على دول أوبك أو الدول العربية؛ نجد أن حجم الخسائر التي تتكبدها مكلفاً جداً, وسيكون له تبعات سلبية على عائدات هذه الدول وميزانياتها التي يخطط لها على أساس سعر برميل النفط حوالي 80 دولار, وأصبح من المستحيل في ظل هذه الظروف أن يصل له, خصوصاً مع تفشي فايروس كورونا الذي لم يكن من المخاطر المحسوبة عند بناء هذه الميزانيات, ويظهر ذلك جلياً من حجم الخسائر التي وقعت سواء على دول أوبك أم على الدول الخليجية المنتجة للنفط في ظل سياسات غير حكيمة أو غير مدروسة للأسعار في الأسواق, ويتبين من سيناريوهات الأسعار أن المستويات التي وصل إليها سعر برميل النفط (وقد لامس 20 دولاراً للبرميل وأقل من ذلك أحياناً) ستكون كُلفة هذه المستويات كارثية على هذه الدول. فدول أوبك تتراجع عائداتها من مستوى 2 تريليون على أساس سعر 60 دولار, ليصل إلى ربع قيمة هذه العائدات(703 بليون دولار) إن وصلت إلى مستويات أقل من 20 دولار, ولعل بعض دول الخليج باعتبارها دولاً تعتمد بالدرجة الأولى على عائداتها النفطية تكون خسائرها فادحة, فدول مثل البحرين والكويت وعمان يمكن أن تصل عائداتها إلى مستويات غير معهودة, مع الفارق في كميات الإنتاج بين الكويت والبحرين وعمان، وسيكون العبء المالي عليها مقلقاً, خصوصاً مع تفشي أزمة فايروس كورونا, وسوف ينعكس تراجع عائدات النفط لهذه الدول على أدائها الحكومي سياسياً في الإدارات العامة والخدمات التي تقدمها هذه الدول لشعوبها، وقد تلجأ إلى فرض ضرائب ورسوم عالية على الخدمات والسلع التي تقدمها أو تستقدمها من الخارج, ما ينعكس عبئاً مالياً على المواطنين بشكل عام (Giacomoluciani ,2020).

أما فيما يتعلق بالسعودية, وهي ثاني أكبر دولة منتجة للنفط، فإن عائداتها سوف تحد من طموحاتها المستقبلية, خصوصاً فيما يتعلق بخطة ولي العهد السعودي في رؤية 2030 التي ستفتقر إلى الموارد المالية لتحقيقها, بالإضافة إلى أن تراجع أسعار النفط الذي قد يضع شركة "أرامكو" في وضع صعب على مستوى مستقبلها وطرحها في الأسواق المحلية أو العالمية، فعلى أثر تراجع أسعار النفط بسبب حرب الأسعار تضررت الأسواق المالية في دول الخليج, وكان من بين شركات السعودية المتضررة بشكل مباشر "شركة أرامكو" التي تراجع سعر سهمها أقل من 20 ريالاً, وهو المستوى الذي طرحت فيه الأسهم في الأسواق, كما أن عائدات السعودية المتناقصة سوف تشكل ضغطاً كبيراً على الموازنة, ويحتم إعادة النظر فيها على ضوء تطورات أزمة كورونا, وتراجع أسعار النفط, الأمر الذي يجعل من صاحب القرار في موقع حرج بالنسبة إلى الخيارات المالية المتاحة, وإعادة النظر بالموازنة لتعديلها لما يتوافق مع الظروف الحالية غير العادية, إن استمر سعر برميل النفط على هذه المستويات أي أقل من متوسط السعر 30 دولار, فإن الأمور المالية سوف تتغير في المملكة, وما عليها إلا النظر في خيارات جديدة لإعادة التوازن لعمل الإدارات وتقديم الخدمات العامة في ظل هذه الظروف الصعبة, إذ من المتوقع أن يعزز التوجه إلى خفض الميزانية لأكثر من 30 %, أو إعادة ترتيب الأولويات ضمن عمل الحكومة والإدارات, ونقل جزء من الموازنات إلى قطاعات حيوية أكثر إلحاحاً في هذه المرحلة كقطاع الصحة والخدمات الاجتماعية وغيرها.

هذا وتقدر الخسائر في أسواق المال العالمي نحو ثلاثون تريليون دولار, مما ينذر بانكماش اقتصادي عالمي, وبالعراق نجد أنه بلد ذو اقتصاد ريعي يعتمد على إيرادات النفط كمصدر وحيد في تغطية موازنته المالية السنوية بنسبة 96%, إذ تشير التوقعات العالمية إلى انكماش اقتصادي يؤدي إلى تراجع بالناتج المحلي الإجمالي

GDP, بما يصل إلى -1.1% خلال عام 2020, حيث يتوقع أن يتراجع نمو الطلب على النفط بسبب اختلال توازن العرض والطلب وفائض مقداره 8 مليون برميل / يومياً, ما ينعكس على أسعار النفط بالانخفاض.

وفي ظل ضعف القطاعات الاقتصادية كالصناعة؛ فإنه يعتمد على الاستيراد لتأمين احتياجاته من السلع والمنتجات, بما مقداره أكثر من خمسون مليار دولار سنوياً, وهو ما يساوي 55 : 60 % من قيمة إيراداته النفطية, وأمام هذه المؤشرات عن طبيعة الأزمة وما سيؤول إليه العالم بعد أزمة كورونا؛ فإنه قد يكون أمام العراق فرصةً لإصلاح هيكلي في اقتصاد الدولة, إذ بإمكانه الاعتماد على موارده الفنية البشرية والطبيعية, وبإمكانه استثمار ثرواته بالوقوف على أسس صحيحة تخلق تنمية اقتصادية (مقال أ. مُحَمَّد شياع السوداني,2020).

ولعل الانهيار الحاد في أسواق النفط العالمية بسبب حرب النفط بين روسيا والسعودية, وكذلك بسبب فقاعة كورونا الاقتصادية؛ قد آثار تساؤلات حول مستقبل النفط وأسعاره على المدى الطويل, أو فرضية انحسار مستقبل النفط على حساب مصادر الطاقة الأخرى, حيث عادت الولايات المتحدة في إنتاج النفط عام 2015 بعد حظر دام العقود, وذلك خوفاً من الاحتفاظ بالاحتياطي النفطي الأمريكي لمواجهة أي أزمة عالمية مع ظهور القلق العالمي من التلوث البيئي والحد من الانبعاثات الكربونية, وما نتج عن انعقاد اتفاقية باريس للمناخ, والحد من الانبعاثات الكونية ديسمبر 2015, والذي أدى إلى صياغة استراتيجيات الحد من الانحباس الحراري, واللجوء إلى الطاقة البديلة والسدود الكهرومائية وطاقة الرياح والمياه بما ينعكس في طلب النفط على حساب تلك المصادر المتجددة والصديقة للبيئة, وذلك بسهم في تبني سياسة الاقتصاد الدائري والتنمية المستديمة عوضاً عن الاقتصاد الخطي المستنزف للموارد (مقال د. أشرف شنيف, 2020).

6. المطلب الرابع: أبعاد أزمة فايروس كورونا على الأمن الغذائي العالمي

يتمثل الأمن الغذائي العالمي – كأحد أهم الحقوق الإنسانية والتحديات الدولية- في توافر الغذاء وسلامته والقدرة على الوصول إليه، فهو يتضمن في ذاته الحق في الحياة, والحق في المعيشة الكريمة, وقد عانت منظومة إنتاج الغذاء تقليدياً خلال العشر سنوات الأخيرة من عدة تحديات (د.الشافعي مُحَمَّد بشير, 2017, ص 56 وما بعدها), أهمها التغيرات المناخية, وما نجم عنها من جفاف وفيضانات, واختلاف مواعيد الموسم المطري, وارتفاع درجات الحرارة عن معدلها، كما تمثل بروز الحاجة إلى الوقود الحيوي من الإنتاج النباتي كمصدر طاقة بديل بعد ارتفاع أسعار النفط؛ تحدياً آخر على الأمن الغذائي في العالم، ولا نغفل التحديات التقليدية الأخرى للإنتاج الغذائي, كتزاجع حجم الأيدي العاملة في قطاع الزراعة, نتيجة قلة الدخل وتردي المردود, والنزوح إلى المدن, والهجرة إلى دول أخرى, وشكّلت النزاعات المحلية والإرهاب في العديد من البلدان النامية تحدياً قاسياً للأمن الغذائي العالمي أيضاً.

كما أنه بات التهديد للأمن الغذائي كبيراً مع انتشار الوباء وتحوله إلى جائحة عالمية، وتشخص الأنظار إلى المرحلة التي تلي الوباء وتداعياتها على الأمن الغذائي الذي عانى خلال العقد المنصرم من تحديات حقيقية متعددة الأبعاد، وعلى مستوى الوباء فمن المتوقع أن تأثيره لن يكون مقلقاً في المدى القصير على توفر الغذاء، بل سيزداد القلق على سلامة الغذاء, أما التخوف الأكبر يتمثل في استطاعة الأفراد والمجتمعات في الحصول على الغذاء الكافي, وذلك لأسباب تتعلق بانعدام الدخل (الفقر), وازدياد البطالة, إذ أن هناك استنفاذاً سريعاً للاحتياطات الغذائية وارتفاعاً في الأسعار في حالة الحجر الصحي الكامل, نظراً لتقييد التجارة الدولية بما يتجاوز حدود الاحتياطات المحلية والإمكانات المحصولية المرتقبة(Warwick Mckibbin and Roshen Fernando, 2020, p 13 ets).

إلا أن هذه التحديات لم تمنع العالم من إنتاج ما يكفيه من غذاء, بل أن الإنتاج العالمي من المحاصيل الإستراتيجية يحقق معدلات زيادة عن سابقتها في الأعوام الماضية, ولو بنسب طفيفة من واحد إلى اثنين في المائة, ولكن هذا لا يُعد كافياً، إذ يلزم زيادة الإنتاج الغذائي العالمي بنسبة سبعون في المائة بحلول عام 2050 من أجل إطعام 2.3 مليار, وهي الزيادة السكانية المتوقعة (تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة لعام,2020).

فقد أصبح التهديد للأمن الغذائي كبيراً مع هذا الانتشار غير المسبوق للفايروس كورونا, وإصابته بالشلل لمعظم اقتصاديات دول العالم في معظم القطاعات, ومنها قطاع إنتاج الغذاء السليم وتصنيعه, وما يلزم من خدمات لوجيستية تضمن انتشاره على صعيد العالم أو توزيعه داخل ذات حدود الدولة مع هذا الانتشار.

إلا أن ما يدعوا إلى الاطمئنان بنسبة ضئيلة وجود توقعات بفائض عام 2020 من الغذاء ناجم عن قلة الطلب من ناحية والأرقام المتفائلة السابقة للإنتاج المتوقعة، كذلك الانخفاض الحاد في أسعار النفط مع خفض من معدلات الطلب على المنتجات اللازمة للوقود الحيوي, مثل السكر والذرة وخام الزيوت النباتية لعدم جدواه اقتصادياً, لذا فمن المتوقع أن تأثير الجائحة على توفر الغذاء غير مقلق في المدى القصير.

وقد ركّزت الحكومات جهودها في مرحلة الجائحة لتمويل المتطلبات الطبية للمكافحة، وقد يمتد هذا الهلع لفترة أطول من عمر الجائحة ذاتها, مما يقلل من التركيز على سلامة الغذاء في الحقل وصولاً إلى المستهلك, وذلك باستخدام المبيدات والأسمدة وطرق الوقاية التقليدية للنبات الأكثر انتشاراً, والفرز والتعبئة والتغليف والتخزين, وكذلك تدني مستوى البذور المستخدمة, وندرة التحسين الجيني للبذور في ظل هذه الجائحة، وهنا تجدر الإشارة إلى أن الجامعات والمؤسسات الحكومية بالعادة تستحوذ على نصيب الأسد من الأبحاث في مجال الأغذية والزراعة، إلا أنه من المتوقع أن تشهد انخفاضاً كبيراً ما بعد الجائحة, نظراً للانكماش الاقتصادي المتوقع وانشغال المؤسسات الخاصة بكيفية الخروج من أزمة مالية معقدة، وهو ما يدفعها إلى تقليل الإنفاق على الأبحاث العلمية الغذائية، كما أنه سيكون لتعقيد إجراءات النقل والتخزين والإجراءات الجمركية الحدودية أثراً كبيراً في التأثير على سلامة تخزين المواد الغذائية، وذلك لمحدودية القدرة على التخزين لدى المستوردين، والتي جعلها الهلع تبالغ في تقديرات مخزونها, وترفع من مدة الأمان لهذه المخزونات، كما أن إجراءات المنتجين التي تقيد من تصدير إنتاجها لضمان وسلامة مخزونها قد تزيد الضغط السلبي على القدرة التخزينية لها, وهو ما يكون له أثراً سلبياً على سلامة الغذاء, وكذلك ارتفاع قيم الهدر الغذائي التي ستمتص سلباً أي زيادة متوقعة في العرض الغذائي في العالم، ووفقاً لتقرير "منظمة

الأغذية والزراعة للأمم المتحدة" فإن 30% من غذاء العالم مهدراً بالظروف الطبيعة, ومن المتوقع زيادة هذه النسبة نظراً لسوء إدارة المخزون تبعاً لإجراءات الدول الوقائية من الجائحة (تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة،2020).

ومن حيث قدرة الفرد على الحصول على ما يلزمه من غذاء يضمن له الحد الأدنى من السعرات الحرارية اليومية اللازمة؛ فإنه لعدم وقوعه في شريحة معدمي الأمن الغذائي أو شريحة المعرضين للدخول في الشريحة الدنيا من الأمن الغذائي "الجوع" - وهي الشريحة المعرضة لهشاشة الأمن الغذائي – نجد أن التوقف شبه الكامل للنشاط الاقتصادي العالمي خلال الجائحة, وما نجم عنه من شلل وانكماش في مختلف القطاعات قد يستمر طويلاً في مرحلة ما بعد تلك الجائحة، وهو ما يؤثر على تلك القدرة, إذ أنه لا نتوقع أن تعطي عمليات وخطط الإنعاش (التعافي المبكر) ثمارها الإيجابية الكاملة على المدى القصير، مما سيدفع بأعداد كبيرة من سكان العالم للسقوط في هاوية الفقر نتيجة فقدانهم وظائفهم, حيث سيرتفع عدد الفقراء في المنطقة العربية مع وقوع 8.3 مليون شخصاً إضافياً في براثن الفقر، وذلك وفق دراسة جديدة صدرت عن "لجنة الأمم المتحدة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا"، ومن المتوقع أن يزداد أيضاً عدد الذين يعانون من نقص في التغذية بحوالي مليوني شخص، بحيث يُصنَّف ما مجموعه 101.4 مليون شخصاً في المنطقة في عداد الفقراء، وسيبلغ عدد الذين يعانون من نقص التغذية حوالي اثنان وخمسون مليون من أصل 825 مليون من الجياع في العالم عام 2019 , وعدد المعرضين إلى هشاشة الأمن الغذائي في العالم أكثر من ملياري شخص على أقل تقدير.

ومما يزيد الوضع سـوءاً؛ سياسات العزل والحظر الكلي والجزئي والتسريح من الوظائف، وهو ما سيضعف من القوة الشرائية للمواطنين, وبالتالي قلة الطلب, مما ينعكس أثره على تباطؤ التوريد والتصنيع, وقد تسهم الجائحة أيضاً في خلق تحديات أخرى للأمن الغذائي, مثل الإجراءات الإضافية التي تفرضها دول الإنتاج على تصدير الغذاء, ودول الاستيراد على دخول الغذاء, ويؤدي ذلك إلى بطء وخلل في سلسلة الإمداد والتخزين التي ستساهم في رفع أسعار الغذاء, وتحد من القدرة على الوصول إليه، وكذلك أثر التخزين السلبي الذي يؤدي إلى الهدر الغذائي, وإسهامه أيضاً برفع الأسعار نظراً لاحتمالية تلف المخزون، كما أن التغيير المحتمل في الأنماط الاستهلاكية الغذائية خلال فترة الجائحة - النابعة من ممارسات الحيطة الزائدة والهلع – قد تدوم طويلاً لدى المستهلك بعد تلك الجائحة, ويتوقع سلبية تأثيرها على استقرار أسعار الغذاء في العالم, كما أن خفض نسبة ليست قليلة من الحكومات لدعمها للقطاع الزراعي بداعي الأزمة المالية قد يسهم في انخفاض كميات الإنتاج وعدم استقرار الأسعار, ويضر مباشرةً بقدرة الفرد على الوصول للغذاء.

إلا أنه قد يخفف من حدة آثار الجائحة السلبية الكبيرة على دخل الفرد؛ وفرة المعروض لعام 2020 من إنتاج الغذاء العالمي وأسعاره المعتدلة بفعل استمرار انخفاض أسعار النفط، ومن غير المتوقع عودة أسعار النفط إلى مستوى ما قبل الجائحة خلال هذا العام، كما أن انخفاض أسعار النفط العالمية يؤدي إلى قلة الطلب على المواد الخام الزراعية الأولية لإنتاج الوقود الحيوي, كما أنه قد يسهم انخفاض أسعار النفط بتقليل كلفة الإنتاج من خلال انخفاض تكلفة مختلف مصادر الطاقة اللازمة لعملية الإنتاج الزراعي والصناعات الغذائية والنقل, سواء داخلياً أم خارجياً, مما يسهم بدوره في استمرار انخفاض أسعار الغذاء (تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة, 2020).

لذا يقع على دول العالم تحدي مواجهة تلك الكوارث على الأمن الغذائي العالمي, وذلك من خلال تركيز الجهود والعمل أكثر لتوفير الحاجة الكافية لشريحة المعدمين غذائياً لحمايتهم من الانحدار المتسارع إلى الجوع.

ولكن هناك اطمئنان نسبي لكميات الإنتاج الغذائي العالمي والمتاح للتجارة الدولية، وذلك نستنبطه من خلال نسبة زيادة الاستهلاك الغذائي العالمي مقارنةً بالزيادة بالإنتاج العالمي، ومحدودية القيود الجزئية على حظر تصدير المنتجات الغذائية, وأثرها على توفر الغذاء في السوق العالمي, كذلك هناك ارتياحاً لنسبة مخزون الغذاء إلى الاستهلاك الذي قد يصل إلى 30% بنهاية عام 2020. ولقد استثنت العراق من قرارها بإغلاق شامل لجميع المطارات المحلية وإيقاف الملاحة الجوية وإغلاق جميع المنافذ الحدودية البرية والجوية لمواجهة الوباء؛ الموانئ العراقية, وذلك لأجل دعم الحركة التجارية ودخول المواد الغذائية والطبية التي تحتاجها (تقرير هيئة المنافذ الحدودية العراقية,2020).

ورغم ذلك فإن هناك قلقاً نسبياً من حيث إجراءات التخزين والنقل عبر الحدود ودورها في إبطاء تواريخ الإمداد للغذاء, مما يخلق تخوفاً بالغ الأهمية من قدرة الفرد المادية في الحصول على الغذاء, نتيجة ازدياد البطالة, وقلة الدخل لنسبة متوسطة من الأفراد في معظم الدول, وازدياد نسب الدول النامية, ففي المنطقة العربية وحدها قد ترتفع نسبة الفقر مع وقوع 8.3 مليون شخصاً إضافياً تحت خطه، كذلك هناك معاناة شديدة في تمويل شبكات الأمان لذوي الدخل المحدودة والفئات الأكثر تعرضاً لهشاشة في الأمن الغذائي, ناجمة عن عدم قدرة الحكومات على تمويلها, مع تعاظم الحاجة إلى تمويل الدول المانحة لسياسات الأمن الغذائي في الدول الأكثر تأثراً بانعدام الأمن الغذائي بوسط وغرب أفريقيا ودول شرق وجنوب آسيا, كما هو الحال في بعض دول أمريكا اللاتينية، والمجتمعات الواقعة تحت تأثير النزاعات المسلحة, وكذلك بعض الدول في شمال أفريقيا ووسطها والشرق الأدنى ((ESCWA,2020.

وبناء على ما سبق فإنه قد تسهم الجائحة في خلق تحديات أخرى للأمن الغذائي, مثل الإجراءات الإضافية التي تفرضها دول الإنتاج على (تصدير الغداء), ودول الاستيراد على (دخول الغذاء), وسيؤدي ذلك إلى بطء وخلل في سلسلة الإمداد والتخزين التي ستساهم في رفع أسعار الغذاء, وتحد من القدرة على الوصول إليه, واضطراب البيئة الحاضنة لاستثمار القطاع الخاص بشكل أكبر في الزراعة الوطنية والعابرة للحدود, وتصاعد في مفهوم القومية التقليدية الذي سيجعل العالم أقل حريةً وأكثر انكفاءً في المجال الغذائي والزراعي. The Food and Agriculture organization of the United ((Nations, 2020

ولا تقف خسائر كارثة فايروس كورونا على الموارد الاقتصادية الغذائية فحسب، بل إن الخسارة في العنصر البشري وفقدان الوظائف والاضطرابات الاجتماعية وارتفاع نسب الجريمة والمشاكل الاجتماعية والنفسية الأخرى؛ ستكون من الخسائر المسببة لزيادة انعدام الأمن الغذائي في العالم, إذا ما استمرت فترة إجراءات الحجر الشامل والجزئي ووقف الأعمال لفترة أطول, إذ أن استراتيجيات الموائمة ستنفذ سريعاً لدى الأفراد نتيجة فقدانهم لوظائفهم, ونتيجة كذلك لعدم قدرتهم على دفع ما تتطلبه مستلزمات المعيشة الأساسية، وكما هو ثابت فإن استراتيجيات الموائمة المتاحة تكون نسبية تختلف من فرد إلى آخر نوعاً وحجماً, وهو ما يؤدي إلى التباين في مدة صمود الأفراد والمجتمعات, فحجم الوفر

والمدخرات لدى الأفراد متبايناً, كما هو الحال في الموجودات الثابتة القابلة للبيع والمبادلة، ويزيد من أثر ذلك محدودية الإجـراءات الحكومية في البلدان النامية للتعافي الاقتصادي, وإعطاء القروض والتسهيلات والإعـفـاءات، ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، والإعفاءات المقررة على مدفوعات المرافق العامة، والرسوم الجمركية على السلع الغذائية والمستلزمات الطبية، وتحديد الأسعار، وتخفيض تكاليف الطاقة وتخفيض العبء الضريبي.

ولعل قـدرة شبكات الأمـان في معظم الـدول – خاصةً الدول الفقيرة - لا تستطيع أن تتكفل بالفئات الأكثر هشاشةً وتعرضاً لانعدام الأمن الغذائي بالكامل، وذلك إذا ما استمر التوقف الاقتصادي نتيجة لاستمرار الجائحة, مما ينبئ بانهيار النظام الاقتصادي المحلي للدول الفقيرة التي لا تملك الموارد الكافية لتغطية المدة الإضافية, ومثال على ذلك نجد أن استطلاعات المؤشر الأردني – نيسان/ ابريل 2020 ضمن منشورات مركز الدراسات الإستراتيجية - استخلصت أن سبعة وستون في المائة من أصحاب الأعمال يفكرون بالاستغناء عن خدمات بعض الموظفين والعاملين فيما إذا استمرت الأزمة وإجراءات الحظر والإغلاق لفترة أطول, وثلاثة وستون في المائة منهم استدانوا من الأهل والأصدقاء لتدبير أمورهم المعيشية في تلك الفترة, بينما ثلاثة وثلاثون في المائة فقط يعتقدون أن أفضل وسيلة لتقديم المساعدات لعمال اليومية وأصحاب المهن الصغيرة هي من خلال صندوق المعونة الوطنية (تقرير المجلس الاقتصادي الاجتماعي بالأردن حول انتشار فايروس كورونا,2020).

ومن النتائج المتوقعة بروز مفهوم القومية إلى السطح, والذي يفرز آمالاً وتطلعات لدى الحكومات الوطنية للعمل على حمايتها, والتقوقع داخل مفهوم سابق للأمن الغذائي يتمركز حول الاكتفاء الذاتي في مفهومه القديم، وذلك لحماية مواطنيها وحماية مواردهم، مما يؤدي إلى عالم أقل انفتاحاً وأقل ازدهاراً وأقل حريةً, وسيدفع هذا التيار معظم الحكومات إلى التركيز على ما يحدث داخل حدودها بدلاً مما يحدث خارجها, مع تحركات أكبر نحو الاكتفاء الذاتي الانتقائي، ومعارضة أكبر للهجرة، وانخفاض الرغبة والالتزام بمعالجة المشاكل الإقليمية أو العالمية, بما في ذلك مشكلة تغيير المناخ, نظراً للحاجة إلى تكريس الموارد لإعادة البناء في الداخل والتعامل مع العواقب الاقتصادية للأزمة، وستجد العديد من البلدان صعوبةً في التعافي, وسيزداد عدد الدول الضعيفة, وعدد الدول الفاشلة, أما الاقتصادات الأقوى في الدول النامية - كدول الخليج – فقد تشهد انخفاضاً واضحاً, لكنه سيكون مؤقتاً، ثم يعاود نشاطه بحذر, مع التركيز على مشاريع الاكتفاء الـذاتـي, وقـد ينجم عن ذلـك إلـى انهيار العديد من الأنظمة الحاكمة, وخصوصاً المستبدة منها، واحتدام الصراعات الداخلية وارتفاع نسب الجريمة، وتفاقم المشاكل الاجتماعية والنفسية.

ولعلنا نتساءل هل هناك مستفيدين من مرحلة ما بعد الجائحة؟! نرى أن قطاعاً مهماً من الاقتصاديين والمستثمرون في الإنتاج والتصنيع الزراعي قد يكسب أسواقاً جديدة, كما أن منظمات المجتمع المدني الوطنية والدولية قد تفرض ذاتها كعنصر فعّال وأساسي في صنع القرار الاقتصادي والحقل السياسي على مستوى الدول الفقيرة اقتصادياً, كمرحلة أولـى, والعالم في مرحلة لاحقة، وذلـك لنجاحها في معالجة أزمـات الجوع وسد الحاجة الناجمة عن نقص القدرات الحكومية, مما يكسبها مصداقيةً وخبرةً أثناء استجابتها لارتدادات إعصار الجائحة في أنحاء العالم.

مما سبق يتضح أن مشكلات وعقبات الأمن الغذائي (إنتاجاً وتصنيعاً واستهلاكاً) تمس كل دول العالم, وحتى الدول الاقتصادية العملاقة, وعلى الأغلب لن تتغير معادلة القوى الاقتصادية كثيراً في عصر ما بعد الجائحة عن قبله, إذ أنه في حالة دخول الاقتصاد العالمي مرحلة انكماش طويل الأمد؛ سيزيد عدد الأشخاص الذين يعانون سوء التغذية, وزيادة وفيات الأطفال الناتج عن الجوع, حيث ستؤثر إجراءات "التباعد الاجتماعي" التي تتطلب غلق المطاعم والنوادي - ومن ثم البطالة في قطاعات كثيرة – في تهديد الأمن الغذائي. والشاهد على ذلك أنه بفعل فايروس كورونا بات حلم أفريقيا في تشكيل منطقة تجارة حرة متوقفاً على تفشي هذه الجائحة, والتي كان من المفترض أن تدخل الاتفاقية حيز التنفيذ في الأول من تموز/ يوليو 2020, وتم التأجيل إلى الأول من كانون الثاني/ يناير 2021, كما تأجلت قمة الاتحاد الأفريقي إلى شهر تشرين ثاني/ نوفمبر بدلاً من شهر آيار/ مايو 2020 (M. Daboli, 2020)).

7. الخاتمة

تناولنا بالبحث الحديث عن الأزمة الدولية المتمثلة في ظهور"فايروس كورونا", والتي اتسع نطاقها الجغرافي والموضوعي دون حدود دولية, حيث تخطت آثارها للحدود الإقليمية, مما نتج عن ذلك أزمات تجسدت في اضطرابات قانونية واقتصادية على المستوى الدولي, وذلك بكافة القطاعات والمجالات الدولية, فقد رأينا كيف تأثر قطاع النفط بتلك الأزمة, وحدث عن ذلك اضطراباً سياسياً بين الدول, وكذلك تأثر قطاع الأسهم والسوق الدولية, ومن ثم التأثير على الاهتمامات الدولية, ودرجة الإنفاق العام, والعلاقات الدولية.

ويبقى السؤال الأهم؛ وهو إلى أي مدى سوف تؤثر أزمة فايروس كورونا في العلاقات الاقتصادية لدول العالم - وخصوصاً لدول الشرق الأوسط - التي تعتمد على النفط الذي انخفضت أسعاره كثيراً عن القدرة الشرائية لهذه الدول على السلاح، خصوصاً وأنها لا زالت في أزمات مركبة وتستدعي إنفاقاً عسكرياً كبيراً؟ فتأثير أزمة فايروس كورونا على المجتمع الصناعي لدول العالم قد يؤدي إلى تأخير سلسلة التوريد الدفاعية أو تأجيل برامج دفاعية مستقبلية، ويقلل التزامات الشركات المصنعة للسلاح في تنفيذ العقود إذا استمر الإغلاق والعزل لفترات طويلة وتسريح أعداداً كبيرة من الأيدي العاملة في هذه المجالات (مقال د. عبد الرحمن نجم المشهداني, 2020).

وبناء على ما سبق فإننا قد توصلنا من خلال البحث في الأبعاد القانونية والاقتصادية الدولية الناجمة عن فايروس كورونا - كجائحة تأثرت بها العلاقات الدولية في شتى مجالاتها – إلى النتائج والمقترحات الآتية :-

7.1 أولاً- نتائج البحث .

1 - تختلف تحديات أزمة فايروس كورونا لعام 2020 عن الأزمات العالمية السابقة, وذلك لأنها تُعد أزمة عالمية مركبة صحياً واجتماعياً واقتصادياً, كما أن نطاقها لا حدود له وخارج السيطرة, لذا ضربت مفاصل الاقتصاد الحقيقي للدول, وقد فاقت أضرار فايروس كورونا تحديات أزمة الكساد العالمي الكبير لعام 1929, إذ أصبح العالم أمام نفق ركود اقتصادي عالمي غير معلوم التوجه.

2- بالنظر إلى البُعد الاقتصادي لأزمة فايروس كورونا العالمي؛ يتضح لنا تلك الأزمة قد كشفت عن هشاشة النموذج الاقتصادي العالمي, ولعل الدول النامية هي الأكثر تأثراً اقتصادياً لأنها الأكثر هشاشةً, حيث تؤدي إلى إصابة النظام

الاقتصادي العالمي الهش بالعطب, وإعادة تعبئة الموارد للصراع العالمي على نحو مختلف بالنسبة إلى المستوى الجيوسياسي بين "الصين" و"الولايات المتحدة".

3- تأثرت كافة القطاعات الدولية بأزمة فايروس كورونا, ومنها قطاع النقل الجوي, وقطاع السياحة, والقطاع الرياضي, وقطاع البنوك التجارية, وقطاعي الصناعة والتجاري, وذلك على الصعيد الدولي.

4- تأثرت الأسواق العالمية بأزمة فايروس كورونا, وكذلك الحركة السياسية, حيث أن استقرار واضطراب السوق العالمي يعتمد على الاستقرار السياسي, والذي يتمثل في الانتخابات, وقد توقفت الحركة السياسية والاقتصادية إلى حد ما إبان أزمة فايروس كورونا.

5 – هناك استغلال سياسي من قبِل بعض الدول لأزمة فايروس كورونا في إشعال أزمات عالمية لصالحها.

7.2 ثانياً- اقتراحات البحث .

1 – ينبغي على الدول أن تعتمد سياسة الاكتفاء الاقتصادي الذاتي, وليس الاعتماد الاقتصادي التبادلي, وذلك لمواجهة الأزمات الدولية.

2 – ينبغي على المنظمات الاقتصادية العالمية والهيئات الدولية باختلاف أهدافها اتخاذ مواقف جادة تجاه أزمة فايروس كورونا, وأول تلك المنظمات "منظمة الصحة العالمية", وذلك من خلال احتواء أزمة فايروس كورونا, كذلك على "مجلس الأمن" أن لا يظل صامتاً حيال الأزمة ساكناً لم يتحرك, إذ أن المادة رقم 34 منه تنص على أن:{ لمجلس الأمن أن يفحص أي نزاع أو أي موقف قد يؤدي إلى احتكاك دولي, أو قد يثير نزاعاً لكي يقرر ما إذا كان استمرار هذا النزاع أو الموقف من شأنه أن يعرض للخطر الأمن والسلم الدوليين}, حيث أنه بالتطبيق على ذلك فإن فايروس كورونا يعتبر مهدداً لكافة الدول, بحيث يعرض اقتصادها إلى الخطر.

3 – ينبغي على الدول اعتماد سياسة اقتصاد حرب استثنائية لإدارة الأوضاع الاقتصادية, وذلك لأجل تحقيق استمرار الحياة اليومية دون انهيار اقتصادي, وذلك لمواجهة كافة الاضطرابات والتحديات الدولية التي قد تفاجئها.

8. المصادر

المراجع العامة.

د . حسين عمر(1992), الموسوعة الاقتصادية, دار الفكر العربي.

المراجع الخاصة.

د .أسماء حسين وآخرون(2020), أزمة كورونا وانعكاساتها على علم الاجتماع والعلوم السياسية والعلاقات الدولية, مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية, قطر.

د. الشافعي محمد بشير, (2017), قانون حقوق الإنسان, شرح وتعليق, منشأة المعارف.

د. جاد مصطفى البستاني (2020), القارة الأفريقية والأزمة الانتخابية, أزمة كورونا وسندان الفقر والجوع, مركز فاروس, المركز الديمقراطي العربي.

د. عبد الرحمن نجم المشهداني (2020), اقتصاد العراق بين أزمة كورونا وانهيار أسعار النفط العالمية, وتأثيراتها على بناء الموازنة الاتحادية , مركز صنع السياسات, بتاريخ 9 نيسان/ابريل 2020.

د. محمد عبد العزيز مصطفى محمد(2014), الاستثمار في الخدمات الصحية ودوره في التنمية البشرية "دراسة حالة ماليزيا", معهد الدراسات والبحوث الآسيوية, جامعة الزقازيق, مصر.

د. محمود عمر محمود (2020), المسئولية الجنائية الناشئة عن نقل عدوى فايروس كورونا المستجد (COVID – 19), بدون دار نشر.

د. مقتدر خان,أ. حسام بوتاني(2020), عالم ما بعد كورونا, ديناميات متجددة لرسم نظام عالمي جديد, مركز صنع السياسات للدراسات الدولية والإستراتيجية, اسطنبول, تركيا, بتاريخ 30 آيار/ مايو 2020.

د. نداء مطشر صادق(2020), الأمن الصحي كأحد مهددات الأمن القومي والمجتمعي العالمي, المركز الديمقراطي العربي, الدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

الرسائل العلمية.

د. فارس رشيد البياتي(2020), التنمية الاقتصادية سياسياً في الوطن العربي, رسالة دكتوراه, الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمرك, كلية الإدارة والاقتصاد, عمان.

المجلات والمقالات العلمية

د. أشرف شنيف(2020), مستقبل النفط إلى أين؟ تحليلات العصر الدولية, مركز العصر الإسلامي, بتاريخ 28 نيسان/ ابريل 2020.

أ. إنجي مجدي (2020), منع تداعي الاقتصاد العالمي, مجلة العصر, صادرة عن مركز العصر الإسلامي, بتاريخ 31 آذار/ مارس 2020.

د. رضوان زهرو (2020), من دروس الجائحة, المركز الديمقراطي العربي, الدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

د. ضياء المحسن (2020), رأي ومقترح في الأزمة الاقتصادية العراقية, مجلة تحليلات العصر الدولية, صادرة عن مركز العصر الإسلامي, بتاريخ 3 آيار/ مايو 2020.

د.علي عبد الأمير(2020), فايروس كورونا والفئات الهشة في العراق, ورقة عمل مقدمة إلى مركز سيبار للتحليل وإدارة التوقع, العراق, بغداد.

د. لاهاي عبد المحسن(2020), سجن الحماية, جائحة كورونا مقاربة اجتماعية, مقال منشور بجريدة المدى.

د. محمد شياع السوداني (2020), العراق ما بعد كورونا اقتصادياً, مجلة العصر, صادرة عن مركز العصر الإسلامي, بتاريخ 5 نيسان / ابريل 2020.

د. منتصر الجلي(2020) , كورونا العقل أشد وباء أيها العالم, مجلة تحليلات العصر الدولية, صادرة عن مركز العصر الإسلامي, بتاريخ 3 آيار / مايو 2020.

أثر جائحة كورونا على الاقتصاد, التحديات والفرص, مقال صادر عن الجمعية المصرية للتمويل الإسلامي, بتاريخ 24 حزيران / يونية2020.

التقارير.

التقرير العربي للتنمية المستديمة 2020, الاسكوا, الأمم المتحدة.

تقرير البنك المركزي العراقي الصادر بتاريخ 24 آذار/ مارس 2020.

تقرير البنك المركزي العراقي الصادر بتاريخ 12 نيسان/ابريل 2020.

تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة لعام 2020 .

تقرير صادر عن هيئة المنافذ الحدودية العراقية, من خلال المتحدث الرسمي عنها, السيد/علاء الدين قيسي, منشور بجريدة العين الإخبارية, بتاريخ 6 نيسان / ابريل 2020 .

المجلس الاقتصادي الاجتماعي بالأردن، دراسة حول انتشار فايروس كورونا المستجد في الأردن, واستطلاعات المؤشر الأردني حول كوفيد – 19 من حيث الاستجابة الأولية, منشورات مركز الدراسات الإستراتيجية, نيسان/ابريل 2020 .

المراجع الالكترونية.

.http://www.elwatannews.com.visit on 29 Mai 2020

http://www.fao.org/worldfoodsituation/foodpricesindex/en/visit on .5/6/2020

تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الطرق التي يمكن للعالم من خلالها تخفيف الصدمات على أنظمة الأغذية والزراعة, منشور على الموقع الالكتروني الآتي :

http://www.fao.org/news/story/ar/item/1268163/22/ code/ visit on 21 Mai 2020.

المراجع الأجنبية.

A new 2020 ESCWA study, entitled 8.3 million people living in poverty in the Arab region due to the Coronavirus, is available at: http://bit.ly/3cSQ4Td.visit on 31/3/2020 .

Alex Broadbent, Presentation/ Noor Nasr, (2020), Corona between the economic downturn and the deteriorating standard of living in Africa, Arab Center..

Brooke Sample, Coronavirus will forever change global order. http:// www.bloomberg.com/opinion/articles.visit on / 22/ 6/ 2020.

Costas Paris, China Shipping Exports Rebound, Just as Western Ports Cope With Coronavirus Downturn https://www.wsj.com/articles/china-shipping-exports-re-bound-just-as-western-ports-cope-with-coronavirus-downturn-11584647486. visit on 19/7/2020.

Deutsche Welle ,German report on the Corona virus based on WHO reports, Available at the following link-:

http://www.p.dw.com/p/3zygb.visit on 22/5/2020 .

Giacomoluciani, Professor of International and Development Studies, Geneva and expert on Middle East economics and international energy, 13/5/2020, potential geo-economics transformations beyond Corona, Emirates Policy Center, impact of the Corona crisis on the energy sector.

John Allen, How the world will look after the corona virus pandemic, For in Policy Magazine, Analysis.

John F. Tomer ,(2016) Integrating human capital with human development, A path to a more productive and human economy, Palgrave Macmillan US.

M. Dabouli, Possible Effects of Corona pandemic outbreak on Africa's electoral process, Pharos Center, 2020. Available at the following link: http://www. Pharostudies. com. visit on 6/7/2020.

M. Daboli, (2020), Corona postpones the activation of the African Free Trade Agreement and reshapes its priority, Pharos Center.

M.Soliman Elzawawy, Epidemics as a threat to social peace in Africa,Available at the following link:

http://www.qiraatafrican.com/home/new/visit on 22/6/2020.

The Food and Agriculture organization of the United Nations, The ways in which the world can mitigate shocks to food and agricultural systems, Is available at :

Warwick Mckibbin and Roshen Fernando, The Global Macroeconomic Impacts of COVID-19, Seven Scenarios, March 2020.